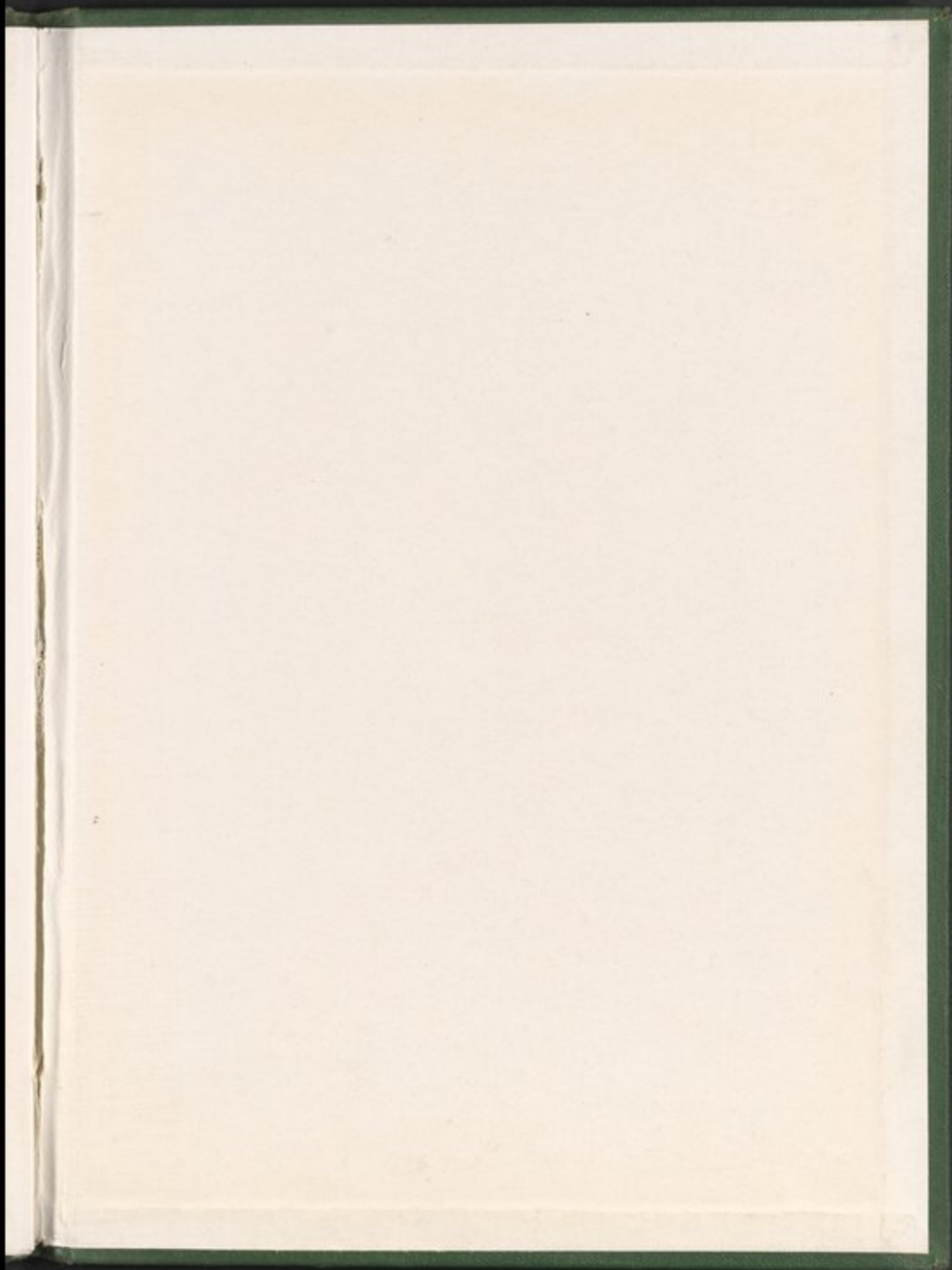
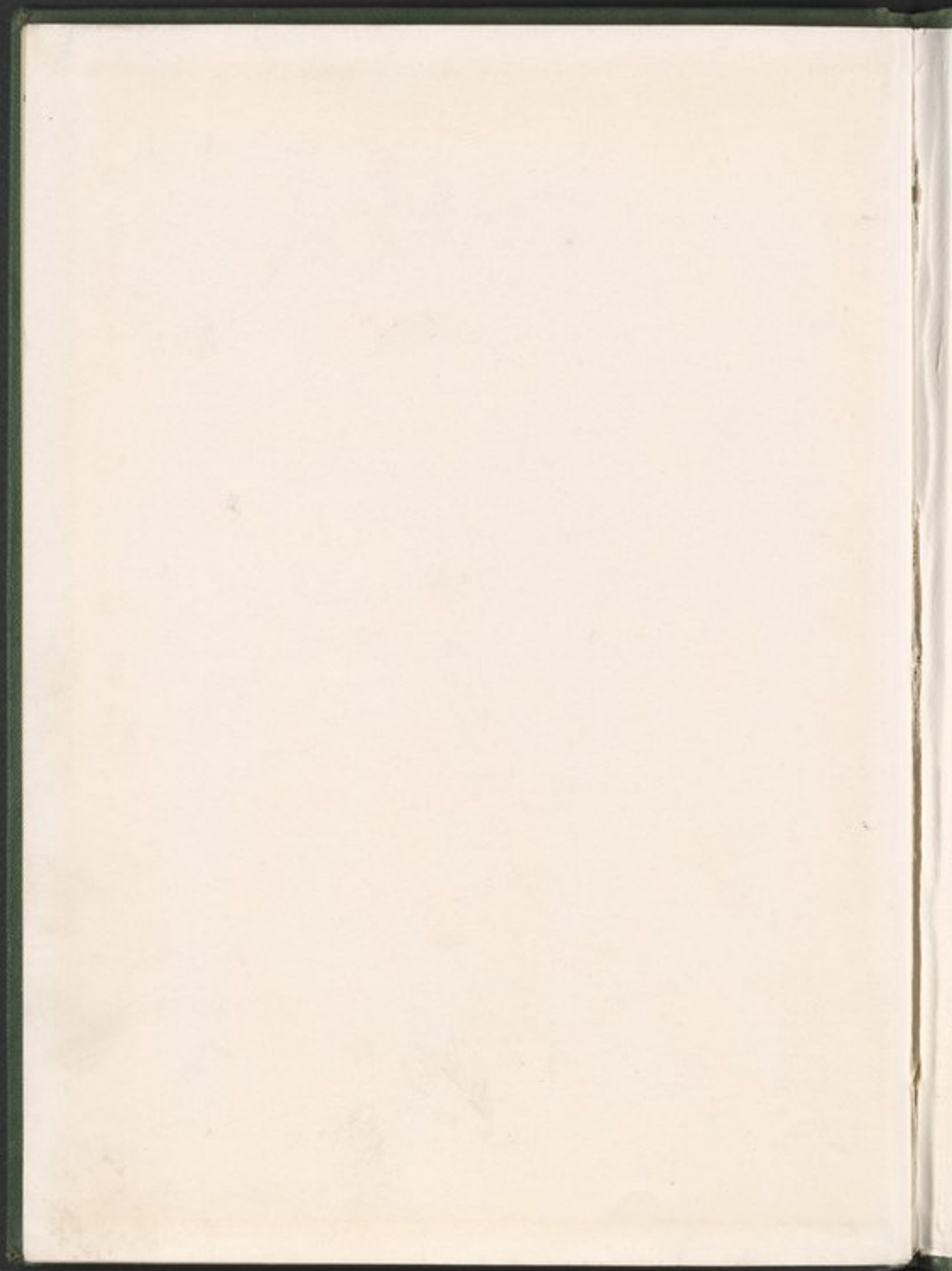


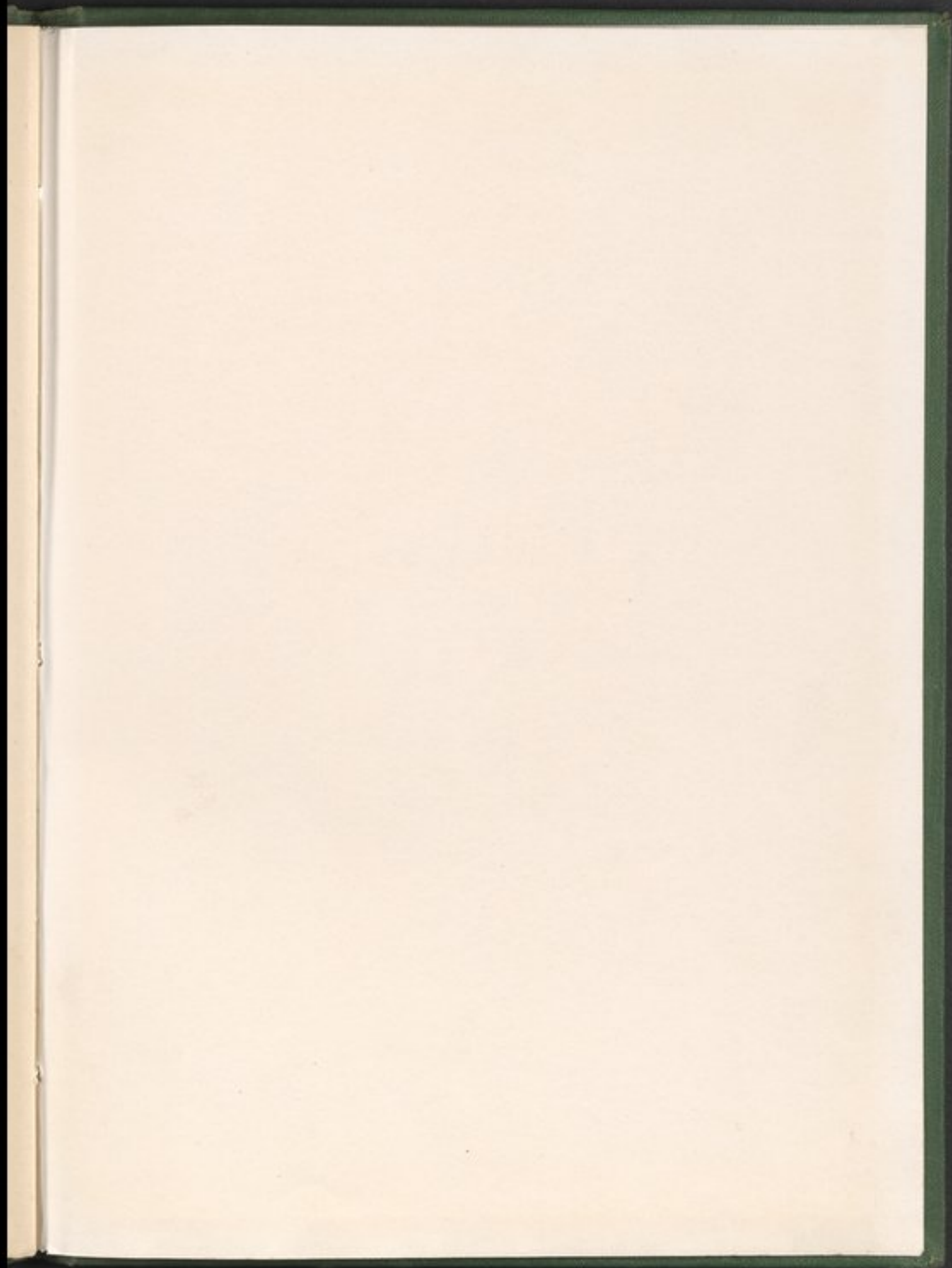


جوائز فؤاد الأول

١٩٤٧







spcl

AS

693

-A3

J3

1947

وزارة المعارف العمومية

الادارة العامة للثقافة

جوائز فؤاد الأول

١٩٤٧

القاهرة

مطبعة دار الكتب المصرية

١٩٤٧

B 13990743
I 16119526

OCM 156901121

محتويات

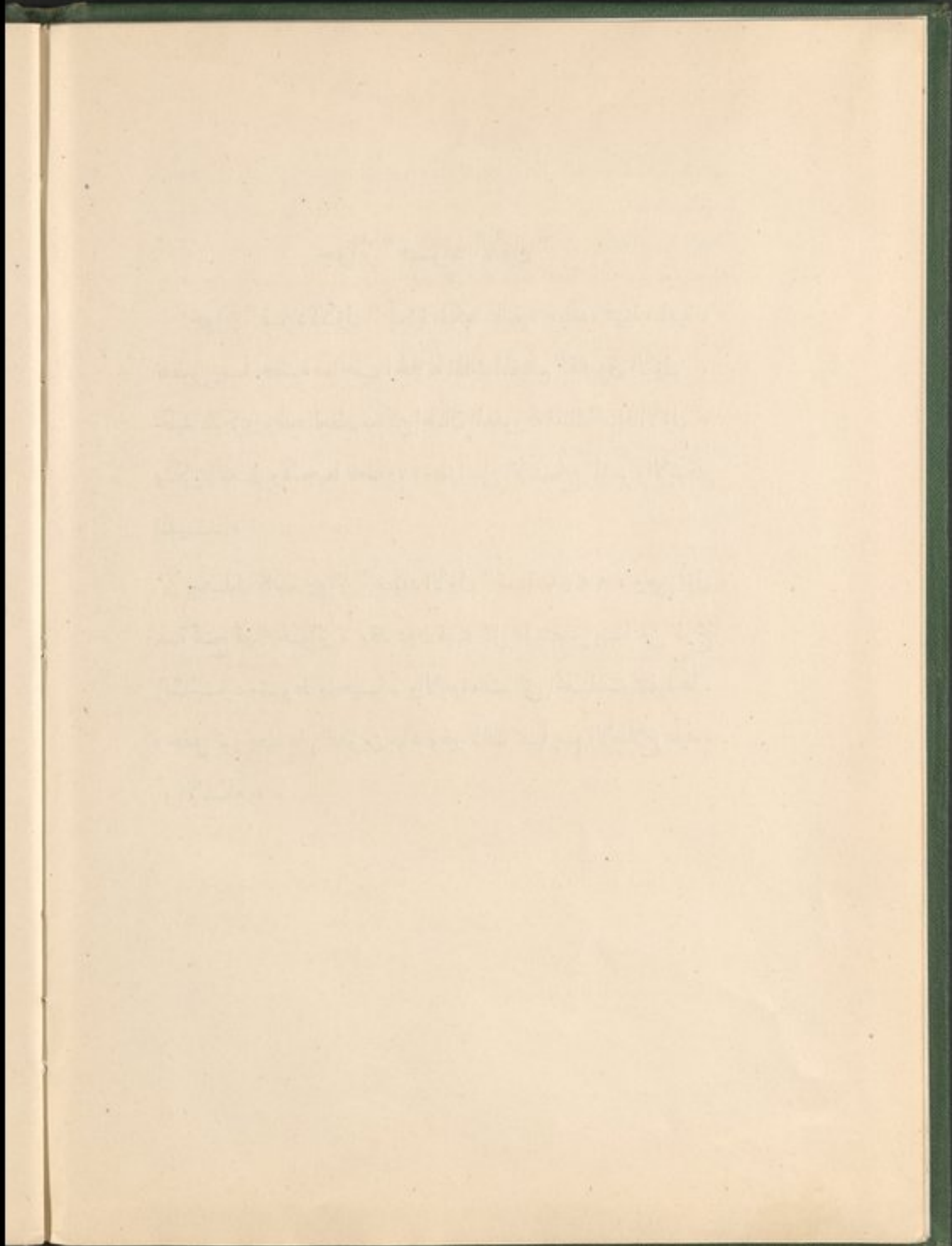
صفحة	
٥	تقديم
٧	كتاب سعادة ناظر خاصة جلالة الملك الى معالي وزير المعارف
٩	قرار وزارى رقم ٦٦٨٩ : لجنة وضع شروط منح الجوائز
١٠	قرار وزارى رقم ٦٦٩٩ : رئاسة اللجنة
١٠	قرار وزارى رقم ٦٧٢٦ : إنشاء جوائز فاروق الأول
١١	محضر الجلسة الأولى للجنة وضع شروط منح الجوائز
١٤	مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء
١٥	مرسوم ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ بإنشاء الجوائز
١٦	ملحق المرسوم — شروط منح الجوائز
٢٠	مذكرة تفسيرية للرسوم الصادر بإنشاء الجوائز
٢٢	مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء
٢٣	مرسوم بتأليف اللجنة الدائمة
٢٤	ملخص أعمال اللجنة الدائمة فى جلساتها الثلاث الأولى
٢٦	إعلان عن جوائز فواد الأول لسنة ١٩٤٧
٢٧	الاجراءات التى أقرتها اللجنة الدائمة
٢٩	قرار وزارى بتكوين بلان الفحص
٣٢	كتاب وزير المعارف الى الهيئات العلمية والأدبية
٣٤	من محضر الجلسة الرابعة للجنة الدائمة . الموافقة على جائزة العلوم
٣٦	مذكرة عن اجتماع لجنة الفحص بلائزة الآداب
٣٩	تقرير لجنة الفحص بلائزة العلوم عن أعمال الأستاذ مصطفى نظيف بك
٤٠	تقرير لجنة الفحص عن بحوث الدكتور محمود الشيشينى ، والدكتور محمد عبده السعيد
٤٢	من محضر الجلسة الخامسة للجنة الدائمة . إقرار جائزة القانون
٤٣	تقرير لجنة الفحص بلائزة القانون عن " فى المسئولية " للدكتور محمد مصطفى القللى بك
	تقرير لجنة الفحص بلائزة القانون عن " حق الدولة والأفراد على الأموال العامة " للدكتور
٤٥	محمد زهير جبرانه

- ٤٧ الجوائز تمنح براءة ملكية . المرسوم الملكي الصادر في ٢٣ أبريل سنة ١٩٤٧
- ٤٨ الدعوة الى الاحتفال
- ٤٩ الاحتفال بتوزيع الجوائز
- ٥١ كلمة حضرة صاحب المعالي الدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا
- ٥٦ كلمة حضرة صاحب السعادة أحمد لطفى السيد باشا
- ٥٩ كلمة حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد بهي الدين بركات باشا
- ٦٣ كلمة حضرة صاحب السعادة حسن صادق باشا
- ٦٦ من محضر الجلسة السابعة للجنة الدائمة للجوائز
- ٦٧ إعلان عن جوائز فاروق الأول لسنة ١٩٤٨
- ٦٨ مرسوم ٣ سبتمبر ١٩٤٧
- ٦٩ الشروط المسبقة
- ٧٣ المذكرة التفسيرية لمرسوم ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٧
- ٧٥ إعلان عن جوائز فؤاد الأول سنة ١٩٤٨
- ٧٧ مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء
- ٧٨ مرسوم بتعيين أعضاء جدد في اللجنة الدائمة

جوائز "فؤاد الأول"

جوائز "فؤاد الأول" فكرة ملكية عالية ، ونفحة ثمينة سامية ،
تفضل بها حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم "فاروق الأول" ،
تخليدا لذكرى والده العظيم ساكن الجنان المغفور له الملك "فؤاد الأول" ،
وتكريما للعلم وتشجيعا للعلماء ، وحفزا على الإنتاج المثمر والابتكار
المفيد .

وهذا كتاب جوائز "فؤاد الأول" لسنة ١٩٤٧ ، وهي أول
سنة تمنح فيها الجوائز . وقد دُون فيه كل ما يتصل بها من تاريخ
إنشائها ، وشروط منحها ، والاجراءات التي اتخذت لتنفيذها ،
وحفل توزيعها على الفائزين بها ، وغير ذلك مما يهم الاطلاع عليه ،
أو الإلمام به .



نظارة خاصة بجلالة الملك

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية

اقتضت الارادة السنية إنشاء ثلاث جوائز سنوية مالية قيمة كل منها ١٠٠٠ جنيه مصرى يطلق عليها اسم جوائز "فؤاد الأول" . وتخصص واحدة منها لصاحب أحسن عمل أو إنتاج فى العلوم ، وواحدة لصاحب أحسن عمل أو إنتاج فى الآداب ، وواحدة لصاحب أحسن عمل أو إنتاج فى القانون . ويكون موعد منحها فى اليوم الثامن والعشرين من شهر أبريل من كل عام لمناسبة ذكرى وفاة ساكن الجنان المغفور له حضرة صاحب الجلالة الملك "فؤاد الأول" .

ويسرنى أن أنهى ذلك إلى معاليكم رجاء العلم والتنبيه إلى إفادتنا سنويا عن أسماء مستحقى الجائزة لصرافها من النظارة إلى الوزارة لتتولى تسليمها بمعرفتها للفائزين وذلك اعتبارا من السنة القادمة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما ناظر خاصة بجلالة الملك

(مراد محسن)

تحريرا فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٦

سعادة المستشار الفنى

يقترح تشكيل لجنة تمثل الجامعتين ووزارة المعارف لوضع شروط منح الجوائز . ثم يرّد على معالى ناظر الخاصة بما تم فى هذا الشأن ما

وزير المعارف

(محمد العشماوى)

٢٦ فبراير سنة ١٩٤٦

1875

Faint, illegible handwriting covering the majority of the page, possibly representing a list or account.

وزارة المعارف العمومية

قرار وزارى رقم ٦٦٨٩ بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٦

وزير المعارف العمومية

نظرا إلى ضرورة وضع الشروط اللازمة لمنح "جوائز فؤاد الأول" التي تفضل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم بانثائها تشجيعا لأحسن عمل أو إنتاج فى العلوم والآداب والقانون، وتخليدا لذكرى ساكن الجنان المغفور له والده العظيم حضرة صاحب الجلالة الملك "فؤاد الأول".

قـرـر

مادة ١ - تؤلف لجنة لوضع شروط منح هذه الجوائز من حضرات :

- رئيسا
- محمد شفيق غربال بك المستشار الفنى لوزارة المعارف .
 - محمد صادق جوهر بك الوكيل المساعد لوزارة المعارف .
 - الدكتور على مصطفى مشرفة باشا عميد كلية العلوم ووكيل جامعة فؤاد الأول .
 - مصطفى عامر بك وكيل جامعة فاروق الأول .
 - أحمد أمين بك أستاذ الأدب العربى بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول
- أعضاء
- والمدير العام للثقافة بوزارة المعارف العمومية .
 - الدكتور محمد مصطفى القلى بك عميد كلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول .
 - الأستاذ محمد ناجى مدير متحف الفن الحديث .

مادة ٢ - على المستشار الفنى تنفيذ هذا القرار ويعمل به من وقت صدوره .

محمد العشماوى

قرار وزارى رقم ٦٦٩٩ بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٤٦

وزير المعارف العمومية

بعد الاطلاع على القرار الوزارى رقم ٦٦٨٩ بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٦

بتأليف لجنة لوضع شروط منح جوائز "فؤاد الأول".

ق ر ر

مادة ١ - تكون هذه اللجنة برياستنا وبيق تشكيلها كما هي .

مادة ٢ - على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار ويعمل به من وقت صدوره .

محمد العشماوى

قرار وزارى رقم ٦٧٢٦ بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٤٦

بإنشاء جوائز "فاروق الأول"

وزير المعارف العمومية

ترسما لما تفضل به حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم على رجال

الآداب والعلوم والقانون بإنشاء جوائز "فؤاد الأول" ، واتساجا لتهج جلالته

فى تشجيع العلماء المصريين .

ق ر ر

مادة ١ - تنشأ ثلاث جوائز سنوية تسمى جوائز "فاروق الأول" -

وتكون قيمة كل جائزة منها ألف جنيه مصرى وتمنح لصاحب أحسن عمل

أو إنتاج فى فرع من الفروع الرئيسية للعلوم .

مادة ٢ - يعهد إلى اللجنة المؤلفة برياستنا لوضع شروط منح جوائز

"فؤاد الأول" بوضع شروط منح جوائز "فاروق الأول" .

مادة ٣ - على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار ويعمل به من وقت صدوره .

محمد العشماوى

لجنة وضع شروط منح جوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول"

محضر الجلسة الأولى - الخميس ١١ أبريل سنة ١٩٤٦

في الساعة الحادية عشرة من صباح الخميس ١١ أبريل سنة ١٩٤٦ اجتمعت اللجنة المؤلفة لوضع شروط منح جوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول" بمقتضى القرارات الوزارية رقم ٦٦٨٩ في ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٦ ، رقم ٦٦٩٩ في ٥ مارس سنة ١٩٤٦ ، رقم ٦٧٢٦ في ٢٠ مارس سنة ١٩٤٦ تحت رئاسة حضرة صاحب المعالي محمد حسن العشماوى باشا وزير المعارف .

وتولى سكرتيرية اللجنة الأستاذ محمد على أبو درة مدير التعاون الثقافى بالوزارة .

وافتح معالى الرئيس الجلسة بالترحيب بمحضرات الأعضاء وشكرهم على حسن استعدادهم للمعاونة فى هذه المهمة الجليلة ثم قال : إننا هنا نكرر ما رفعناه الى مقام حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم من أجهل الشكر وأعظم التقدير لعنايته السامية بالعلوم ، وتخصيص مبلغ من ماله الخاص لتشجيع التأليف فى العلوم والآداب والقانون بمنح جوائز لصاحب أحسن عمل أو إنتاج فى كل منها . وهذه نواح يجب أن يكون لها المحل الأول من اهتمامنا ويعوزنا فيها الإنتاج المثمر المبتكر . وقد رأت وزارة المعارف أن ترد هذه التحية الملكية الكريمة وأن ترسم نهج جلالته فى تشجيع العلماء المصريين ، فقررت إنشاء ثلاث جوائز أخرى من ميزانيتهما تخصص لأحسن عمل أو إنتاج فى فرع من الفروع الرئيسية للعلوم . وقد تفضل جلالته فوافق على أن تتوج هذه الجوائز باسمه الكريم . وليس فى تخصيص جوائز الوزارة "للعلوم" انتقاص من قيمة النواحي الأخرى ، ولكن تقدير لأثر العلوم فى تقدم العالم الحديث ، وتقدير لحاجتها من العناية والرعاية إبان نهضة مصر الحديثة وتطلعها الى تركيز صناعاتها وسائر مرافقها على أساس علمى قويم ، وحفز للهمم والجهود النافعة فى هذا السبيل . وأرجو أن أؤكد لحضراتكم أن جلالة الملك

يتابع باهتمام عظيم اجتماعات هذه اللجنة وأعمالها . وإني لآمل أن تنتهى قريبا من إنجاز مهمتنا فى وضع الشروط اللازمة لمنح هذه الجوائز حتى يتحقق بها النفع عاجلا .
وتلا السكرتير كتاب حضرة صاحب المعالى ناظر خاصة جلاله الملك إلى حضرة صاحب المعالى وزير المعارف بشأن جوائز "فؤاد الأول" وبعد مناقشة قصيرة تقرّر بصفة مبدئية أن يكون موعد منح جوائز "فؤاد الأول" يوم ٢٨ أبريل من كل عام لمناسبة ذكرى وفاة المغفور له الملك "فؤاد الأول" وموعد منح جوائز "فاروق الأول" يوم ١١ فبراير من كل سنة ابتهاجا بعيد الميلاد الملكى السعيد .
ثم انتقل المجتمعون إلى تحديد نواحي العلوم والآداب والقانون التى تمنح فيها الجوائز .
وقد انعقد الإجماع على أن هذه الجوائز تهدف أول ما تهدف إلى العلم النافع فى الحياة المصرية الملائم لتطورها والذى يساعد على استثمار مصادر الثروة المصرية وزيادة الإنتاج و يعنى بحل المشاكل المصرية أيا كان لونها . ولهذا ترى اللجنة أنه إلى جانب الناحية العلمية البحتة يجب الاهتمام بالناحية التطبيقية أو العملية فى البحوث التى تقدم لنيل الجوائز، وصلتها الوثيقة بمصر .

كما قررت اللجنة أن يعين فى كل عام فرع أو مجموعة أو أكثر من العلوم والآداب والقانون تمنح عن الإنتاج فيها جوائز العام . وذلك حفزا للإنتاج فى الفروع المختلفة وتيسيرا للوازنة واستخلاص أحسن الإنتاج . وقد تناولت اللجنة بالبحث "الفنون وتشجيعها" فاتجه الرأى إلى أن تخصص الفنون بجوائز غير الجوائز الست سألقة الذكر ووعده معالى الرئيس بالعمل على تحقيق ذلك .



وتابعت هذه اللجنة عقد اجتماعاتها، وتناولت الموضوع من جميع نواحيه وأدلى حضرات الأعضاء بأرائهم فى أحسن الوسائل لتحقيق الغرض الذى اجتمعوا من أجله .

ثم عهد إلى لجنة فرعية من بعض حضرات الأعضاء وسكرتير اللجنة في وضع مشروع لشروط منح الجوائز، على ضوء المناقشات التي دارت والنقط التي أثيرت .

ولما انتهت اللجنة الفرعية من عملها قدمته إلى اللجنة العامة فناقشته وأدخلت عليه ما رأته من تعديلات، ووضعت مشروع مرسوم تقدمت به وزارة المعارف إلى مجلس الوزراء لاستصدار المرسوم .

مذكرة

مرفوعة الى مجلس الوزراء

بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٦ تلقت وزارة المعارف من حضرة صاحب المعالي
ناظر خاصة جلالة الملك كتابا يبلغها فيه أن إرادة حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك
المعظم اقتضت إنشاء ثلاث جوائز سنوية مالية قيمة كل منها ١٠٠٠ جنيه مصرى
يطلق عليها اسم جوائز "نؤاد الأوقل".

وبتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٤٦ صدر قرار وزير المعارف رقم ٦٧٢٦ بإنشاء
ثلاث جوائز باسم جوائز "فاروق الأوقل". واعتمد المبلغ اللازم لذلك وقدره
٣٠٠٠ جنيه فى ميزانية وزارة المعارف ابتداء من هذا العام ١٩٤٦ - ١٩٤٧

وإنى أتشرف بأن أرفع هذه المذكرة إلى مجلس الوزراء ومعها مشروع مرسوم
بانشاء جوائز "نؤاد الأوقل" وجوائز "فاروق الأوقل" وملحق لشروط منحها رجاء
التكرم باستصدار المرسوم.

مع التفضل بقبول عظيم الاحترام

وزير المعارف

مرسوم بإنشاء جوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول"

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

مادة ١ - تنشأ ثلاث جوائز سنوية تسمى جوائز "فؤاد الأول" وتكون قيمة كل منها ١٠٠٠ جنيه مصرى وتمنح لصاحب أحسن عمل أو إنتاج فى الآداب والفنون والعلوم .

مادة ٢ - تنشأ ثلاث جوائز سنوية تسمى جوائز "فاروق الأول" قيمة كل منها ١٠٠٠ جنيه مصرى تمنحها وزارة المعارف العمومية لصاحب أحسن عمل أو إنتاج فى فرع من الفروع الرئيسية للعلوم .

مادة ٣ - يكون منح الجوائز المنصوص عليها فى المادتين الأولى والثانية وفقا للشروط الملحقة بهذا المرسوم .

مادة ٤ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا المرسوم الذى يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر فى ١٥ شوال سنة ١٣٦٥ (١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدق

وزير المعارف العمومية

محمد حسن العشماوى

ملحق بالمرسوم الملكي

الصادر بإنشاء جوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول"

شروط منح الجوائز

١ - تمنح جوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول" سنويا

للمصريين عن إنتاجهم في الموضوعات الآتية :

. (أولا) الآداب .

. (ثانيا) القانون .

. (ثالثا) العلوم الطبيعية والرياضية والفلكية .

. (رابعا) علوم الحياة (البيولوجيا) .

. (خامسا) العلوم الكيميائية .

. (سادسا) العلوم الجيولوجية .

٢ - تشمل جائزة الآداب :

(١) الآداب البحتة مثل الأدب القصصي، الأدب التصويري،

الأدب الاجتماعي، الشعر، البحوث الأدبية (النقد، البحوث

اللغوية، الدراسات الإسلامية الأدبية) .

. (ب) التاريخ .

. (ج) الجغرافيا .

. (د) الفلسفة .

. (هـ) الآثار .

٣ - تشمل جائزة القانون :

(١) القانون الخاص . ويشمل القانون المدني والقانون التجاري

وأوضاع التقاضي .

- (ب) العلوم الجنائية . وتشمل القانون الجنائي والاجراءات الجنائية
وعلم الاجرام .
(ج) القانون العام . ويشمل القانون الادارى والقانون الدستورى
والقانون الدولى .

٤ - تشمل جوائز العلوم :

- (١) العلوم الطبيعية والرياضية والفلكية مثل علم الطبيعة التجريى
وعلم الطبيعة النظرى والعلوم الاحصائية وعلم طبيعة الأجرام
السماوية (الاستروفيزيقا) والهيدروليكا والميكانيكا والكهرباء .
(ب) علوم الحياة . مثل النبات والحيوان والفسولوجيا والطفيليات
والتشرىح البشرى والحيوانى والطب وفروعه والأحياء المائية .
(ج) العلوم الكيمائية . مثل الكيمياء العضوية وغير العضوية
والكيمياء الحيوية والتغذية .
(د) العلوم الجيولوجية . وتشمل علم الطبيعيات الأرضية (الجيوفيزيقا) .

٥ - تؤلف لهذه الجوائز لجنة دائمة مكونة من وزير المعارف رئيسا وستة
أعضاء يمثلون الفروع المختلفة ، ويكون تعيينهم بمرسوم ومدّة عضويتهم ثلاث
سنوات قابلة للتجديد .

وتختار اللجنة الدائمة فى كل عام لجانا لفحص الانتاج المقدم فى كل مادة .
ويحوز أن يختار لهذه اللجان بعض أعضاء اللجنة الدائمة ويكون تعيين أعضاء هذه
اللجان بقرار يصدر من وزير المعارف . ويمنح أعضاء لجان الفحص مكافآت
يحددها وزير المعارف .

٦ - يعلن سنويا عن مسابقة فى كل من المواد الست المذكورة فى البند
الأول ، ويخصص لكل منها جائزة مقدارها ١٠٠٠ جنيه مصرى . ولؤلؤف أن يتقدم
بانتاحه الى المسابقة بنفسه ، أو أن تتقدم به بعض الجهات أو الهيئات العلمية

والأدبية . ومع هذا يصح للجنة الدائمة المنصوص عنها في البند الخامس أن تدخل في المسابقة من تلقاء نفسها التأليف التي ترى أنها جديرة بالنظر ولو لم يتقدم بها المؤلف أو من يقوم مقامه .

٧ - تحدد اللجنة الدائمة في كل عام فرعاً أو أكثر من الآداب والقانون والعلوم تخصص للإنتاج فيها جوائز العام . وتعلن عن ذلك قبل الموعد المحدد لتقديم المؤلفات بستة شهور على الأقل .

٨ - يشترط في الإنتاج الذي يقدم في المسابقة في كل عام ما يأتي :

- (أ) أن يكون ذا قيمة علمية أو فنية ممتازة تظهر فيه دقة البحث والابتكار ويهدف خاصة الى ما يفيد مصر والإنتاج القومي .
- (ب) أن يكون قد سبق نشره ولم يمض على نشره لأول مرة أكثر من خمس سنوات من تاريخ الإعلان .
- (ج) أن يكون باللغة العربية الفصحى .

٩ - لا يجوز التقدم من جديد بإنتاج سبق تقديمه .

١٠ - يقدم الإنتاج لنيل جوائز "فؤاد الأول" قبل اليوم الأول من شهر يناير من كل عام .

ولنيل جوائز "فاروق الأول" قبل اليوم الأول من شهر أكتوبر من كل عام .

١١ - تمنح الجائزة كاملة لأحسن إنتاج يقدم في موضوع المسابقة ، ومع ذلك فيجوز - إذا رأت اللجنة أن إنتاجين متقاربين ولا يمتاز أحدهما عن الآخر امتيازاً ظاهراً - أن تقسم الجائزة بينهما بالتساوي ولا يجوز بحال من الأحوال أن تقسم الجائزة الى أكثر من ذلك .

١٢ - يجوز للجنة أن توصي بأن يوفد الى الخارج على نفقة الدولة من يدل إنتاجه على امتياز ظاهر . سواء ممن نالوا الجوائز أو لم ينالوها وذلك تمكينا له من الاتصال بالمعاهد العلمية أو الهيئات العالمية لاستكمال البحث أو الاستزادة منه .

١٣ - إذا لم تمنح الجائزة المقررة للمسابقة في مادة من المواد في عام ما استبقيت الى العام الذي يليه . وفي هذه الحالة يعلن عن المسابقة في الفرع الذي خصصت له جائزة العام مع الفرع الآخر .

١٤ - يجوز أن يتقدم شخص واحد بأكثر من إنتاج في سنة واحدة .

بند مؤقت - بالاستثناء من أحكام البندين السابع والعاشر يحدد وزير المعارف الفروع التي تخصص للإنتاج فيها جوائز سنة ١٩٤٧ ويحدد موعد الإعلان عنها وموعد تقديم الإنتاج .

مذكرة تفسيرية

للمرسوم الصادر بإنشاء جوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول"

اقتضت إرادة حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم ، تشجيعا للعلم والعلماء وحفزا للانتاج المثمر والتأليف النافع ، وتخليدا لذكري والده العظيم المغفور له جلالة الملك فؤاد الأول ، إنشاء ثلاث جوائز مالية سنوية قيمة كل منها ١٠٠٠ جنيه مصرى يطلق عليها اسم جوائز "فؤاد الأول" . وتخصص كل منها لصاحب أحسن عمل أو إنتاج فى الآداب والعلوم والقانون ويعلم عنها فى مسابقة عامة سنوية . ويكون موعد منحها فى اليوم الثامن والعشرين من شهر أبريل من كل عام لمناسبة ذكرى وفاة ساكن الجنان المغفور له حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول .

وردًا على هذه التحية الملكية الكريمة للعلم وأهله ، وترسما لما تفضل به حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم على رجال الآداب والقانون والعلوم بإنشاء جوائز "فؤاد الأول" واتهاجا لنهج جلالتة فى تشجيع العلماء المصريين . أنشأت وزارة المعارف ثلاث جوائز سنوية قيمة كل منها ١٠٠٠ جنيه مصرى تمنح لصاحب أحسن عمل أو إنتاج فى فرع من الفروع الرئيسية للعلوم ويعلم عنها فى مسابقة عامة سنوية . وذلك تقديرا لأثر العلوم فى تقدم العالم الحديث ، وتقديرا لحاجتها من العناية والرعاية فى نهضة مصر الحديثة فى الوقت الذى نتطلع البلاد فيه الى تركيز صناعتها وسائر مرافقها على أساس علمى قويم .

وقد تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك فوافق على أن تنتج هذه الجوائز باسمه الكريم . ويكون موعد منح جوائز "فاروق الأول" فى اليوم الحادى عشر من شهر فبراير من كل عام ابتهاجا بعيد الميلاد الملكى السعيد .

وبمقتضى قرار وزير المعارف رقم ٦٦٨٩ بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٦ تألفت برأسته لجنة لوضع شروط المسابقة ومنح الجوائز . وقد اجتمعت اللجنة أربع جلسات وانتهت الى إقرار الشروط الملحقه بالمرسوم .

وقد أوردت اللجنة على سبيل التمثيل ، لا على سبيل الحصر، الفروع التي يمكن أن تكون موضوعا للسابقات . وليس من شك في أن الجوائز - تحقيقا للغرض النبيل الذي أنشئت من أجله - تُتسع للابتكار وللاختراعات القائمة على أساس علمي، والتي تساعد على النهوض بمرافق البلاد في مختلف النواحي .

وتيسيرا لوسائل البحث ، ورغبة في استكمال الدراسات والوصول بها الى مرتبة الكمال الذي يتحقق معه نفعها ، رؤى أن يكون من حق لجنة الجوائز أن توصي بأن يوفد الى الخارج كل من أظهر امتيازا بارزا ممن فازوا بالجائزة أو لم يفوزوا بها على حد سواء .

وقد انعقدت كلمة اللجنة على أن الجوائز كلها تهدف - أول ما تهدف - الى العلم النافع في الحياة المصرية ، الملائم لتطورها والذي يساعد على استثمار مصادر الثروة المصرية وزيادة الإنتاج ، ويعنى بعلاج مشا كل مصر . ولهذا رأيت اللجنة أنه الى جانب الناحية العلمية البحتة يجب الاهتمام بالناحية التطبيقية والعملية في البحوث التي تقدم لنيل الجوائز، وبصلتها الوثيقة بمصر .

مذكرة

مرفوعة إلى مجلس الوزراء

بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ صدر المرسوم الملكي بإنشاء جوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول". وقد نص في البند الخامس من الشروط الملحقه بهذا المرسوم على أن تؤلف لهذه الجوائز لجنة دائمة مكونة من وزير المعارف رئيسا وستة أعضاء يمثلون الفروع المختلفة ويكون تعيينهم بمرسوم ومدة عضويتهم ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

وإني أتشرف بأن أرفع هذه المذكرة إلى مجلس الوزراء ومعها مشروع مرسوم بإنشاء اللجنة الدائمة لجوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول" رجاء التكرم باستصدار المرسوم .

مع التفضل بقبول عظيم الاحترام ما

وزير المعارف

محمد حسن العشماوى

مرسوم

بتأليف اللجنة الدائمة لجوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول"

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ١٥ شوال سنة ١٣٦٥ (١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦) بإنشاء جوائز فؤاد الأول وجوائز فاروق الأول .
وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

المادة ١ - يعين :

الدكتور محمد حسين هيكل باشا .

الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري باشا .

الدكتور حسن صادق باشا .

الأستاذ مصطفى عامر بك .

الدكتور أحمد زكي بك .

الدكتور محمد رضا مدور بك .

أعضاء في اللجنة الدائمة لجوائز فؤاد الأول وجوائز فاروق الأول .

المادة ٢ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا المرسوم الذي يعمل به

من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بقصر القبة في ٤ محرم سنة ١٣٦٦ هـ (٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦ م)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقي

وزير المعارف العمومية

محمد حسن العشماوي

اللجنة الدائمة

عقدت اللجنة الدائمة أولى جلساتها في ٨ يناير سنة ١٩٤٧ برئاسة حضرة صاحب المعالي الدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا وزير المعارف على أثر رجوعه من أمريكا . واختارت الموضوعات التي يعلن عنها للحصول على جوائز "فؤاد الأول" للآداب والقانون والعلوم عن سنة ١٩٤٧ ، وأقرت الإعلان الذي ينشر . وقد تحدد فيه يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٧ آخر موعد لتقديم الإنتاج لنيل هذه الجوائز . وقد نشر الاعلان (الموجود على صحيفة ٢٦) في ست جرائد ومجلات . وأرسلت نسخ منه إلى جميع كليات الجامعات وإلى المعاهد العالية وإلى الجهات والهيئات العلمية وإلى مكاتب المعارف العصرية في لندن وباريس وجنيف وواشنطن .

و بلغ عدد المؤلفات التي قدمت حتى يوم ٢٨ فبراير :

- ٤٧ مؤلفا لجائزة الآداب .
- ٧ مؤلفات « القانون .
- ٧ « « العلوم .

وفي ٩ مارس سنة ١٩٤٧ عقدت اللجنة الدائمة جلستها الثانية . واستعرضت المؤلفات التي قدمت . فرأت أنها في جملتها لا تمثل تمثيلا صادقا نواحي الانتاج الذي يستحق الجوائز، والذي وضعت الجوائز لتشجيعه والانتفاع به . وقدرت أن ذلك قد يكون راجعا الى بعض القيود الواردة في شروط منح الجوائز وهي التي صدر بها مرسوم ١١ سبتمبر . وأخصها ما جاء في الفقرتين (١ ، ٢) من المادة الثامنة من هذه الشروط وهما الخاصتان باشتراط نشر الانتاج في ظرف خمس سنوات من تاريخ الاعلان . واشترط اللغة العربية الفصحى . لأن هذين الشرطين فووتا كثيرا من الانتاج القيم . سواء منه ما ظهر قبل السنوات الخمس الماضية . وما ظهر بعد اللغة العربية في الإنتاج الخاص بالعلوم . كما أن هذه السنوات هي فترة

الحرب التي لا يساعد عدم الاستقرار في أثنائها على التوفر على الإنتاج . وهنا اتجه بعض الرأى فى اللجنة إلى أنه يجدر بها أن تكون أكثر سخاء فى البداية تشجيعاً للإنتاج وحفزاً للهمم . كما اتجه رأى آخر إلى تأجيل منح الجوائز هذا العام لضرورة المحافظة على مستوى معقول يتناسب مع قيمة الجوائز وأهدافها .

وقد رأى أن تبذل محاولة للاستفادة من المادة السادسة التى تنص على أنه : "للمؤلف أن يتقدم بانتاجه إلى المسابقة بنفسه ، أو أن يتقدم به بعض الجهات أو الهيئات العلمية والأدبية . ومع هذا فيصح للجنة الدائمة أن تدخل فى المسابقة من تلقاء نفسها التأليف التى ترى أنها جديرة بالنظر ولو لم يتقدم بها المؤلف أو من يقوم مقامه " . فأرسل فى ١١ مارس الكتاب المنشور على صحيفة ٢٧ إلى الكليات والهيئات العلمية والأدبية .

وعقدت اللجنة الدائمة جلستها الثالثة فى ١٩ مارس سنة ١٩٤٧ وقررت أن تستمر فى العمل على منح جوائز "فؤاد الأول" لهذا العام . وأن تستفيد من نص المادة السادسة السابق إirاده .

وألفت اللجنة الدائمة فى هذه الجلسة ثلاث لجان للفحص ، كما أقرت الاجراءات التى رأت اتباعها لمنح جوائز "فؤاد الأول" عن سنة ١٩٤٧ ، وقد حدد فيها يوم الاثنين ٢٤ مارس سنة ١٩٤٧ لتعقد لجان الفحص اجتماعها الأول .

وكان يشهد اجتماعات اللجنة الدائمة - عدا أعضائها - حضرة صاحب العزة محمد شفيق غربال بك وكيل الوزارة ، وصاحب العزة اسماعيل القباني بك المستشار الفنى ، وصاحب العزة محمد عبد الواحد خلاف بك المراقب العام للثقافة بالوزارة . وتولى سكرتيرية اللجنة الأستاذ محمد على أبو درة مدير التعاون الثقافى بالوزارة .

اعلان عن جوائز "فؤاد الأول" لسنة ١٩٤٧

تعلم وزارة المعارف أن الموضوعات التي سيمسح عن الإنتاج فيها جوائز فؤاد الأول لسنة ١٩٤٧ هي :

١ - الآداب : الآداب البحتة مثل الأدب القصصي ، الأدب التصويري ، الأدب الاجتماعي ، الشعر ، البحوث الأدبية (التقد ، البحوث اللغوية ، الدراسات الأدبية الاسلامية) .

٢ - القانون : العلوم الجنائية . وتشمل القانون الجنائي ، الاجراءات الجنائية ، علم الاجرام ، القانون العام ، القانون الإداري ، القانون الدستوري ، القانون الدولي .

٣ - العلوم : العلوم الطبيعية والرياضية والفلكية مثل علم الطبيعة التجريبي ، وعلم الطبيعة النظرى ، والعلوم الاحصائية ، وعلم طبيعة الأجرام السماوية . (الاستروفيزيقا) والهيدروليكا ، الميكانيكا ، الكهرباء .

ويشترط في الإنتاج الذي يقدم للسابقة :

(١) أن يكون ذا قيمة علمية أو فنية ممتازة تظهر فيه دقة البحث والابتكار ويهدف خاصة الى ما يفيد مصر والإنتاج القومي .

(٢) أن يكون قد سبق نشره . ولم يمض على نشره لأقل مرة أكثر من خمس سنوات من تاريخ الاعلان .

(٣) أن يكون باللغة العربية الفصحى .

وترسل المؤلفات من ٤ نسخ الى المراقبة العامة للثقافة بوزارة المعارف في موعد غايته ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٧

وقيمة كل جائزة من الجوائز الثلاث ١٠٠٠ جنيه . وسيكون موعد منح هذه الجوائز يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٧ تخليدا لذكرى المغفور له جلالة الملك فؤاد الأول .

وزير المعارف العمومية

١٢ يناير سنة ١٩٤٧

السنهورى

الإجراءات التي أقرتها اللجنة الدائمة

لجوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول" بجلسة ١٩ مارس سنة ١٩٤٧

لمنح جوائز فؤاد الأول عن سنة ١٩٤٧

تختص بلجان الفحص الإنتاج أو الكتب التي يمكن أن تكون موضوعا للمسابقة وتشمل :

- (١) ما قدم فعلا .
- (ب) ما تقدم به الجهات أو الهيئات العلمية والأدبية (البند ٦ من الشروط).
- (ج) ماقررت اللجنة الدائمة إدخاله في المسابقة (« ٦ ») .
- ويجب أن يتوفر في كل هذا شرط المدة المنصوص عليه في البند ٨ - ب .
- ويجوز أن يقدم للشخص الواحد مجموع ما نشر من نشاطه العلمي في مدى السنوات الخمس المنصوص عليها .
- تجتمع بلجان الفحص لأول مرة في موعد لا يتجاوز يوم الاثنين ٢٤ مارس المقبل لتقرر كل لجنة الفوائد التي تدير عليها في عملها مع اتباع ما يأتي :
- ١ - يبدأ باستبعاد الإنتاج أو الكتب التي ترى اللجنة لأول وهلة أنها غير جديرة بالدخول في المسابقة، ثم يوزع على الأعضاء ما يستبقى من الإنتاج أو الكتب لقراءتها وتقديم تقرير عنها .
- ٢ - يتفق بقدر الإمكان بين أعضاء كل لجنة على معايير مشتركة للتقدير .
- ٣ - يكلف كل عضو بتقديم تقريره في موعد لا يتجاوز أسبوعا من تاريخ تسلمه الكتاب أو الإنتاج .
- ٤ - تجتمع بلجان الفحص مرة أخرى في موعد لا يتجاوز يوم الثلاثاء ٨ أبريل لفحص التقارير المقدمة ويعتبر الاجتماع مستمرا حتى يتم الفحص .
- ٥ - يجوز للجنة الفحص أن تخصص موضوعا بذاته داخلا في الفرع الذي اختير للمسابقة ليكون هذا الموضوع دون غيره محلا للمسابقة . ولا يكون ذلك إلا بعد فحص كل الإنتاج المقدم .

٦ - تقدم لجان الفحص النتائج التي وصلت إليها إلى اللجنة الدائمة في موعد لا يتجاوز يوم الثلاثاء ١٥ أبريل . ويراعى في تقديم النتائج ما يأتي :

(١) تعيين اللجنة إنتاجاً أو إنتاجين لمؤلفين مختلفين على الأكثر لنيل الجائزة .

(ب) يجوز أن تقترح اللجنة تأجيل منح جائزة العام إذا رأت أنه لم يتقدم إليها من الإنتاج ما هو جدير بالجائزة .

(ج) يلاحظ أنه قد نص في البند ١٢ من الشروط الملحقه بمرسوم إنشاء منح الجوائز على جواز الإيفاد إلى الخارج لمن نال الجائزة أو لم ينلها .

تجتمع اللجنة الدائمة لإقرار توصيات لجان الفحص في اليوم التالي لوصول التوصيات إليها .

يوكل إلى السكرتيرية العامة تنظيم الاحتفال بتوزيع الجوائز يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٧

تقدم لجان الفحص ملاحظاتها على شروط منح الجوائز وعلى النظام في مجموعه في ضوء التجارب والصعوبات التي عرضت لها أثناء العمل . ويعرض ذلك على اللجنة الدائمة لدراسته عند تقديم مقترحاتها في تعديل المرسوم .

وزير المعارف

السنهورى

وزارة المعارف العمومية

قرار وزاري بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٤٧

وزير المعارف العمومية

بعد الاطلاع على المرسوم الملكي الصادر في ١٥ شوال ١٣٦٥ (١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦) بإنشاء جوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول" وعلى البند الخامس من شروط منح هذه الجوائز الملحقه بهذا المرسوم .
وبعد موافقة اللجنة الدائمة لجوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول" المؤلفة بمقتضى المرسوم الملكي الصادر في ٤ محرم سنة ١٣٦٦ (٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦) .

ق ر ر

مادة ١ - تؤلف لجنة الفحص لجائزة "فؤاد الأول" للآداب عن

سنة ١٩٤٧ من :

- رئيسا
- حضرة صاحب المعالي أحمد لطفى السيد باشا
- » الدكتور ابراهيم بيومى مدكور
- » الأستاذ أحمد حسن الزيات
- » صاحب السعادة أنطون الجميل باشا
- » » العزة عبد الحميد العبادى بك
- أعضاء
- » الأستاذ محمد أحمد خلف الله
- » الأستاذ محمد توفيق دياب
- » صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا
- » » العزة محمد عبد الواحد خلاف بك
- » » الدكتور محمد عوض محمد بك
- » » السعادة الدكتور منصور فهمى باشا

ويتولى سكرتيرية هذه اللجنة حضرة صاحب العزة الدكتور محمد عوض محمد بك
بعاونه حضرة الأستاذ على أدهم .

مادة ٢ - تؤلف لجنة الفحص لجائزة "فؤاد الأول" للقانون عن سنة ١٩٤٧

من :

رئيساً حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد بهي الدين بركات باشا

... ..	»	»	العزة أحمد حلمي بك		
... ..	»	»	جندى عبد الملك بك		
... ..	»	»	الدكتور حسن أحمد بغدادى		
... ..	»	»	صاحب العزة الدكتور حلمي بهجت بدوى بك		
... ..	»	»	»	»	سليمان حافظ بك
... ..	»	»	السعادة سيد مصطفى باشا		
... ..	»	»	العزة عبد الرحيم غنيم بك		
أعضاء	»	»	عبد محترم بك		
... ..	»	»	على بدوى بك		
... ..	»	»	السعادة على زكى العرابى باشا		
... ..	»	»	العزة محمد الوكيل بك		
... ..	»	»	السعادة محمد كامل مرسى باشا		
... ..	»	»	العزة مصطفى مرعى بك		
... ..	»	»	الدكتور وحيد رأفت بك		

ويتولى سكرتيرية هذه اللجنة حضرة صاحب العزة عبده محترم بك بعاونه
حضرة الدكتور حسن أحمد بغدادى .

مادة ٣ - تؤلف لجنة الفحص لجائزة "فؤاد الأول" للعلوم الطبيعية

والرياضية والفلكية عن سنة ١٩٤٧ من :

- رئيساً
- حضرة صاحب السعادة حسن صادق باشا
- « » العزة الدكتور أحمد عبد السلام الكرداني بك
- « » سيد فهمي بك
- « » الدكتور صادق بشاره
- « » صاحب العزة عبد الرحمن الساوي بك
- « » عبد العزيز أحمد بك
- « » السعادة عبد المجيد عمر باشا
- « » الدكتور عدنان والي
- « » صاحب العزة الدكتور محمد رضا مدور بك
- « » محمد صادق جوهر بك
- « » الدكتور محمد مرسي أحمد
- « » الأستاذ محمود علي فضلي
- أعضاء

ويتولى سكرتيرية هذه اللجنة حضرة الدكتور محمد مرسي أحمد يعاونه حضرة
الدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن .

مادة ٤ - على سعادة وكيل الوزارة المختص تنفيذ هذا القرار ما

السنهوري

الكتاب الذى أرسل إلى الهيئات العلمية والأدبية

حضرة

تشرف بأن نرسل إلى مع هذا نسخة من المرسوم
الملكى الصادر فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ الخاص بجوائز "فؤاد الأول" وجوائز
"فاروق الأول" وشروط منحها .

وستمنح جوائز "فؤاد الأول" عن ١٩٤٧ فى يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٧ ،
وهى ثلاث قيمة كل منها ١٠٠٠ جنيه تمنح عن الانتاج فى الموضوعات الآتية :
(١) الآداب : الآداب البحثية مثل الأدب القصصى ، الأدب التصويرى ،
الأدب الاجتماعى ، الشعر ، البحوث الأدبية (النقد ، البحوث اللغوية ،
الدراسات الأدبية الاسلامية) .

(٢) القانون : العلوم الجنائية . وتشمل القانون الجنائى ، الاجراءات
الجنائية ، علم الاجرام ، القانون العام . ويشمل القانون الادارى : القانون الدستورى ،
القانون الدولى .

(٣) العلوم : العلوم الطبيعية والرياضية والفلكية مثل علم الطبيعة
التجريبي ، علم الطبيعة النظرى ، العلوم الاحصائية ، علم طبيعة الأجرام السماوية
(الاستروفيزيقا) والهيدروليكا ، والميكانيكا ، الكهرباء .

وقد نص فى البند السادس من الشروط الملحقه على أنه "لؤلؤف أن يتقدم
بإنتاجه إلى المسابقة بنفسه أو أن يتقدم به بعض الجهات أو الهيئات العلمية
والأدبية" .

ولما كان يهـم اللجنة الدائمة للجوائز ألا تكتفى بما قدم من الانتاج خشية
أن تكون هناك بعض الأبحاث أو الدراسات أو المؤلفات الجديرة بالجوائز لم
يتقدم بها أصحابها ، وحرصا على معرفة رأى الهيئات العلمية فى الترشيح لهذه الجوائز

كُلُّ في دائرة عملها ، فإننا نرجو التفضل برأى واضح في أجدد الأبحاث والدراسات
والمؤلفات الواقعة في مجال اختصاصكم بالترشيح لنيل هذه الجوائز، أيا كان تاريخ
ظهورها .

والمرجو أن يصلنا ذلك في موعد غايته يوم الاثنين المقبل الموافق ١٧ مارس

سنة ١٩٤٧

وزير المعارف

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام

السنهوري

اللجنة الدائمة

من محضر الجلسة الرابعة (الخميس ١٧ أبريل سنة ١٩٤٧)

... وقد أقرت اللجنة الدائمة تصرف لجنة الفحص بجائزة العلوم في تسمية حضرة الدكتور صادق بشارة عن عضويتها لأنه مشترك في بحث داخل في المسابقة ، وضم حضرات الآتية أسماؤهم بعد إلى عضوية اللجنة لأن البحوث المقدمة تقتضى اشتراكهم في الفحص :

حضرة الدكتور ابراهيم أدهم الدمرداش .

» » عباس علي نصر .

» الأستاذ عثمان بك فهمي .

» الدكتور محمد علي حجاب .

» الأستاذ محمود حامد .

» الدكتور محمود طلعت .

وعرض تقرير لجنة الفحص لجائزة العلوم ، فقال حضرة صاحب السعادة الدكتور حسن صادق باشا رئيس هذه اللجنة إنها توخت إجازة التأليف والاختراع معا . كما حرصت على الاحتفاظ بالمستوى العالي الممتاز الذي يتناسب مع قيمة الجوائز وأهدافها . ثم دار البحث حول استيفاء الإنتاج الذي أوصت لجنة العلوم بإجازته لشروط منح الجوائز . وهنا أثير شرط النشر الذي جاءت به الفقرة «ب» من المادة ٨ من الشروط فيما يتعلق بالاختراع . فقال معالي رئيس الجلسة في تفسير النشر في حالة الاختراع "إن المقصود به التثبت من أن علماء متخصصين درسوا المخترع وفحصوه ، وأجمعوا على تقدير قيمته ونفعه ، وإمكان تطبيقه من الناحية العلمية ، فوق أنه مبني على أسس علمية سليمة " .

وبعد مناقشة طويلة أقرت اللجنة الدائمة بالاجماع النتائج التي وصلت إليها
لجنة الفحص بجائزة العلوم عن سنة ١٩٤٧ وهي :

(أولاً) تقسيم الجائزة مناصفة - تطبيقاً للسادة ١١ من الشروط - بين :

١ - مؤلف حضرة صاحب العزة الأستاذ مصطفى نظيف بك عن
" الحسن بن الهيثم - بحوثه وكشوفه البصرية " .

٢ - الاختراعين المقدمين من حضرة الدكتور محمود الشيشيني وحضرة
الدكتور محمد عبده السعيد ، أولهما لقياس القوى الكهربائية
والثاني لتحليل الموجات الكهربائية .

(ثانياً) التوصية بإيفاد الدكتور رءوف دوس والدكتور محمد جمال الدين الفندى
إلى الخارج للاستزادة من العلم .

وقرر المجتمعون توجيه الشكر إلى لجنة الفحص بجائزة العلوم .

وعرض تقرير لجنة الفحص بجائزة الآداب . وتبين منه أنه قد اتفق رأى
هذه اللجنة على تأجيل منح جائزة الآداب عن سنة ١٩٤٧ إلى العام القادم ، حيث
يمكن أن تتصرف اللجنة سنة ١٩٤٨ في جائزتين بدلا من واحدة . وذلك تطبيقاً
للسادة ١٣ من ملحق المرسوم . وقد جاء بالتقرير أيضا بعض مقترحات لتعديل
شروط منح الجوائز ، فنقر إرجاء النظر فيها حتى تقدم بلجان الفحص كلها
مقترحاتها في هذا الصدد .

مذكرة

عن اجتماع لجنة الآداب لجائزة "فؤاد الأول" لعام ١٩٤٧
في يوم ٢٥ مارس سنة ١٩٤٧ ، وما اتخذ فيه من القرارات

١ - اجتمعت لجنة الآداب لجائزة فؤاد الأول لعام ١٩٤٧ في تمام الساعة الحادية عشرة بدار مجمع فؤاد الأول للغة العربية ، برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد لطفى السيد باشا ، وشهد الاجتماع حضرات الدكتور ابراهيم بيومى مذكور وأنطون الجميل باشا ، ومحمد توفيق دياب بك ، ومحمد عبد الواحد خلاف بك والأستاذ محمد أحمد خلف الله وسعادة الدكتور منصور فهمى باشا ، والدكتور محمد عوض محمد بك .

وتخلف عن الحضور معذرا كل من حضرات صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا ، والأستاذ عبد الحميد العبادى بك ، والأستاذ أحمد حسن الزيات . وقد تولى أعمال السكرتارية الدكتور محمد عوض محمد بك يعاونه حضرة الأستاذ على أدهم .

٢ - وقد أحاطت اللجنة علما بالمرسوم الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ بإنشاء جوائز "فؤاد الأول" و"فاروق الأول" ، وبالملاحق والمذكرة التفسيرية للرسوم ، كما أحاطت علما بالاجراءات التى أوصت اللجنة الدائمة لجوائز "فؤاد الأول" و"فاروق الأول" باتباعها ، فى منح جوائز فؤاد الأول لعام ١٩٤٧

٣ - واطلعت اللجنة على قوائم المؤلفات التى تقدم بها أصحابها من جهة ، وقوائم المؤلفات التى تقدمت بها اللجنة الدائمة من جهة أخرى . وهى تؤلف فى مجموعها مكتبة تزيد على مائة مجلد ، وكثير منها عبارة عن أسفار كبيرة الحجم يبلغ الواحد منها بضع مئات من الصفحات . ولم يكن بمستغرب أن تبلغ الكتب المقدمة مثل هذا العدد الكبير ، لأن التأليف الأدبى بطبيعته أغزر وأوفر من جميع ضروب التأليف الأخرى .

٤ — وقد أوصت اللجنة الدائمة بأن "تجتمع لجان الفحص في موعد لا يجاوز ٨ أبريل الحالى ، وأن تظل مجتمعة حتى يتم الفحص على أن تقدم تقريرها النهائى في موعد لا يجاوز ١٥ أبريل" — أى أن عليها أن تقوم بمطالعة الكتب جميعا في مدى أسبوعين ، وأن تم عملها كله في مدى ثلاثة أسابيع .

٥ — ورأت اللجنة أن واجب الانصاف يقضى بأن يقوم عدد من أعضائها (لاعضو واحد) بمطالعة كل كتاب ، بحيث لا يصدر الحكم على مؤلف — أو له — بناء على رأى عضو واحد . وقارنت اللجنة بين وفرة المؤلفات الأدبية وبين ضيق الزمن المتاح لها ، فتبين لها أنه يوشك أن يكون من المستحيل — استحالة مادية — أن تؤدى اللجنة واجبها ، وأن نتمه في صورة تبعث على الرضى في هذا الزمن الوجيز .

٦ — ووازنت اللجنة بين الاعتبارين الخطيرين في هذا الموضوع : بين ما تنطوى عليه هذه الجائزة من معنى جليل ومن رمز لذكرى كريمة ، مما يقضى بأن تكون إجراءات اللجنة سليمة من كل ما يوجب النقد أو اللوم ؛ وبين الاعتبار الثانى وهو أنه من المستحب أن تمنح هذه الجائزة في أقرب فرصة ممكنة ، فلم تشك في أن الاعتبار الأول يرجح الثانى . ولهذا رأت أن من واجبها أن توصى باتباع ما جاء في الفقرة الثالثة عشرة من ملحق المرسوم : وذلك بأن تؤجل جائزة فؤاد الأول للآداب لعام ١٩٤٧ وأن تضم الى جائزة عام ١٩٤٨ بحيث يتاح للجنة الآداب في العام المقبل أن تنصرف في جائزتين بدلا من جائزة واحدة .

هذا مع العلم بأن هذا التأجيل الذى قضت به الضرورة لن يترتب عليه استبعاد أى مؤلف من المؤلفات التى قدمت . بل تعتبر كأنها لا تزال رهن الفحص ولم يصدر حكم لها أو عليها .

٧ — واطلعت لجنة الآداب على الفقرة الأخيرة من قرارات اللجنة الدائمة لجائزة فؤاد الأول . وهى التى تنص على :

”أن تقدم لجان الفحص ملاحظاتها على شروط منح الجوائز وعلى النظام في مجموعه في ضوء التجارب والصعوبات التي عرضت لها أثناء العمل ويعرض ذلك على اللجنة الدائمة لدراسته عند تقديم مقترحاتها في تعديل المرسوم“ .

وقد بحثت اللجنة هذا الأمر واففق رأيها على أن توصي بما يأتي :

(أ) أن يعدل المرسوم بما يجعل جائزة ”فؤاد الأول“ على غرار جائزة ”نوبل“ ، فتمنح مرة كل عام لشخص كان لمؤلفاته أثر كبير في ترقية الأدب والبحث العلمي في مصر .

(ب) أن يلغى شرط المدة ، بحيث لا تكون مقصورة على الانتاج في عدد من السنين ، بل ينظر عند منح الجائزة الى الانتاج كله .

(ج) أن ينظر إلى مؤلفات الكاتب كلها ، دون حاجة إلى تقسيمها إلى شعر وقصص وتقد ولغة إلى آخره ، فهناك أدباء تناول تأليفهم هذه النواحي كلها . وليس من الانصاف لهم أن يقسم نشاطهم الفكري أجزاء .

(د) لا يطلب من مؤلف أن يتقدم لنيل جائزة ”فؤاد الأول“ ، بل تتولى اللجنة الدائمة اتخاذ ما يلزم من إجراء لإعداد أسماء المرشحين في كل عام .

وهكذا تكون جائزة فؤاد الأول بمثابة جائزة تقدير لا جائزة مسابقة ولا تمنح لشخص بذاته إلا مرة واحدة .

فإذا أريد أن تكون هنالك مسابقة في التأليف الأدبي ، وجب أن تفرد لها جائزة أخرى على غرار الجائزة التي يمنحها مجمع فؤاد الأول للغة العربية ، على أن يقصد بها إلى تشجيع الكتاب الناشئين .

هذه خلاصة لما اتخذته لجنة الآداب لجائزة فؤاد الأول لعام ١٩٤٧ من قرارات ، وقد انتهى اجتماعها في الساعة الواحدة بعد الظهر .

رئيس اللجنة
أحمد لطفى السيد

سكرتير اللجنة
محمد عوض محمد

تقرير لجنة الفحص لجائزة العلوم

عن أعمال حضرة صاحب العزة الأستاذ مصطفى نظيف بك

تقدّم حضرته بمؤلف عن الحسن بن الهيثم في البحوث والكشوف البصرية وهو يقع في جزئين اطاعت اللجنة عليهما، وتبدى ما يأتي :

جمع حضرة المؤلف في هذا الكتاب جميع ما وصل إليه من معلومات عن مؤلفات هذا العلامة في الموضوع المشار إليه من المخطوطات الأصلية التي أمكن الحصول عليها من جهات متعدّدة، وكذلك ما ذكر عن هذا الموضوع في مؤلفات العلماء الذين ذكروا شيئاً عن هذا العلامة . وهذا المجهود نعتقد أنه اقتضى من المؤلف مجهداً مضمناً وجلداً على البحث وكفاءة ممتازة في الاستنباط، ولهذا فإننا نعتقد أن حضرة المؤلف قد قام بخدمة علمية جلييلة في هذا الشأن . على أن حضرته قد علق على جميع ما جاء من نظريات وقواعد وأسس وفروض برأيه الخاص فيها . وقد أوضح فيه أن هذا العلامة الذي عاش في القرن الحادى عشر الميلادى قد ذكر من النظريات الخاصة بعلم الضوء ما زال يعتبر أساساً في هذا العلم إلى الآن حتى بعد هذا التقدم الكبير في الفنون والعلوم . وزيادة على ذلك فقد أوضح كيف أن كثيراً من القوانين والأسس التي وصفها الحسن بن الهيثم كانت قد نسبت خطأ إلى غيره من العلماء الذين جاءوا بعده وربما يكونون قد تقلوها عنه . وأهم ما يلفت النظر في هذا المؤلف عن قدرة ابن الهيثم هو الجزء الخاص بالرياضيات في هذا العلم حيث أن بحثه وتفسيره للظواهر الضوئية من هذه الناحية قد كان واضحاً مضبوطاً يتفق مع أحدث النظريات العصرية . ومما يستدعى الإعجاب إشارته ضمناً إلى قوانين الميكانيكا وهي تكاد تتفق مع ما وضعه نيوتن العالم الكبير فيما بعد .

وتقترح اللجنة إن أمكن جمع أعمال ابن الهيثم في هذه الناحية في كتاب لحفظه بالمكتبة العامة والمكاتب التي يهتما اقتناء مثل هذا الكتاب، فإن ذلك يكون عملاً عظيماً بجانب ما وضعه حضرة المؤلف حيث أن هذا يغنى عن الرجوع إلى المخطوطات التي لا يمكن الوصول إليها بسهولة .

على أن أهم ما في هذا الموضوع هو أن هذا الكتاب الذي ألفه حضرة صاحب العزة مصطفى نظيف بك يعتبر بيانا تاريخيا عن أحد أقطاب علماء الطبيعة من العرب ومقابلة علمية فنية بين النظريات القديمة والحديثة وتصحيحا لبعض المسائل الفنية والعلمية من حيث نسبتها إلى واضعيها الأصليين وتصحيح بعض الأخطاء التي وقع فيها بعض المستشرقين من حيث تفسير بعض العبارات والآراء التي ذكرها ابن الهيثم . وهي إضافة قيمة جدا لأبحاث هذا العلم قام بها حضرة المؤلف بجهود جبار متواصل يستحق عليه كل الشكر والثناء .

وترى اللجنة أن هذا البحث يمتاز بالعمق والتدقيق في نواح لم يسبق المؤلف أحد فيها من قبل حيث قد وضعت هذه الآراء والنظريات موضعها الطبيعي الحقيقي ، وبذلك ألفت ضوءا على حقبة من أبرز حقبات الثقافة الإسلامية مما دعا اللجنة إلى اعتباره بحثا مبتكرا تنطبق عليه شروط المسابقة .

تقرير

عن بحوث الأستاذ الدكتور محمود الشيشيني والدكتور محمد عبده السعيد

يسرنا أن نقدر أن البحوث المقدمة من حضرتيهما هي بحوث ممتازة من النادر الوصول إلى مثل نتائجها الهامة فإنه إلى عهد قريب لم يكن هنالك وسائل دقيقة لقياس القوة الكهربائية ذات المقدار الصغير والذبذبة العالية ، ولم يكن هنالك أيضا وسائل دقيقة لتحليل الأمواج الكهربائية التي من هذا النوع وأن تلك الأجهزة التي كانت تستعمل في هذه التجارب إلى هذا العهد القريب والتي كانت نتيجة لبحوث عدد غير قليل من علماء الكهرباء في إنجلترا وأمريكا ينقصها الدقة ويلازمها عدم الاتزان . وهي فوق أنها غير ثابتة تتوقف على افتراضات تقريبية يصعب تحقيقها وتعطى قرارات خاطئة لا يمكن الاعتماد عليها خصوصا في الحالة التي تكون فيها القوة الكهربائية صغيرة (نحو جزء من البليون من الواط أو أقل)

وفي الحالة التي تكون فيها الذبذبة عالية (نحو الخمسين مليون ذبذبة أو أكثر) كما هو واضح من تقارير شركة ماركوني العالمية وتقارير البروفسور فورتسكيو عميد قسم الكهرباء بجامعة لندن ورئيس معهد المهندسين الكهربائيين بإنجلترا .

ومن الحق أن نسجل هنا أن الاختراعين المقدمين من حضرتيهما بنيا على أسس علمية سليمة وقد تغلبا على جميع الصعوبات الفنية المذكورة وفتحاه هذا جديدا في بحوث الـ (Telecommunications) أى الراديو والتليفزيون والتلغراف والتليفون (كما هو ثابت في تقارير شركة ماركوني ورئيس معهد المهندسين) .

والاختراع الأول (Patent No. 13855 H. F. Valve Wattmeter) عبارة عن جهاز فني دقيق لقياس القوى الكهربائية وهو فوق ذلك يقيس شدة التيار ومقدار الضغط والاختراع الثانى (Patent No. 1112, H. F. Harmonic Analyser) عبارة عن جهاز لتحليل الموجات الكهربائية وكلتا الجهازين يمتاز بدقته وبصلاحية استعماله في جميع الدوائر الكهربائية عامة وفي الدوائر ذات الذبذبة العالية خاصة وهو ليس مقيدا بمقدار القوة مهما صغر ولا بعدد الذبذبات مهما كبر وإن الطرق الفنية التي بنى عليها عمل هذين الجهازين والنظريات العلمية التي ابتكرت في تنفيذهما تدل على عبقرية فذة ونبوغ رائع .

وإنه بلدير أن نذكر هنا أن هذين الاختراعين الهامين لم يسبقهما إليهما أحد وهما نتيجة بحوث علمية مستفيضة أجريت بمنتهى الدقة وبمهارة فائقة وإننا نشاطر البروفسور فورتسكيو الرأي أن هذه بحوث ممتازة ذات أهمية عالمية . ولا يوجد أكثر دلالة على قيمتهما من أن شركة ماركوني العالمية التي بها هيئة فنية للبحوث الكهربائية من أكبر الهيئات في العالم اهتمت كل الاهتمام بهذين الاختراعين وطلبت الاشتراك في تسجيلهما وقد تم ذلك فعلا وأخذت على عاتقها إخراجهما في مصانعها . وهي الآن تتولى فعلا تنفيذ الاختراعين صناعيا ولا ريب في أنه سيكون لهما أكبر الأثر في تقدم البحوث الكهربائية ما

عبد الرحمن الساوى سيد فهمى

اللجنة الدائمة لجوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول"

من محضر الجلسة الخامسة (الاثنين ٢١ أبريل سنة ١٩٤٧)

عرض تقرير لجنة الفحص لجائزة القانون . ودار البحث حول استيفاء
الانتاج الذي أوصت هذه اللجنة باجازهه لشروط منح الجوائز . وبعد مناقشة طويلة
أقرت اللجنة الدائمة بالإجماع النتائج التي وصلت اليها لجنة الفحص لجائزة القانون
عن سنة ١٩٤٧ وهي :

تقسم الجائزة مناصفة - تطبيقاً للمادة ١١ من الشروط - بين :

١ - "في المسئولية الجنائية" لحضرة صاحب العزة الدكتور محمد مصطفى
القللى بك .

٢ - "في حق الدولة والأفراد على الأموال العامة" لحضرة الدكتور محمد
زهير جرانة ما

الرئيس	السكرتير
السنهورى	أبو درة

لجنة فحص جائزة "فؤاد الأول" للقانون

تقرير خاص عن مؤلف الأستاذ الدكتور محمد مصطفى القللى بك

(فى المسئولية الجنائية) - القاهرة سنة ١٩٤٥ الطبعة الأولى

تناول مؤلف هذا الكتاب فى مقدمته مناقشة المذهبين الرئيسيين فى أساس المسئولية الجنائية فى العصر الحديث، وعرضهما عرضاً واضحاً. ثم أفرد الكتاب الأول للمسئولية الجنائية من ناحيتها المادية والمعنوية فتكلم فى الباب الأول من هذا الكتاب عن علاقة السببية فى الفقه الألمانى والفرنسى وفى قضاء المحاكم المصرية وعن السببية فى ارتكاب الجريمة العمدية بطريق سلبى وعن المسئولية الجنائية عن فعل الغير. ثم تكلم فى الباب الثانى من هذا الكتاب عن القصد الجنائى فى الجرائم العمدية مع تحليل القصد الخاص فى أهم الجرائم التى تتطلبه وعن القصد المحدد وغير المحدد والقصد الاحتمالى وسبق الإصرار وعن الخطأ فى الجرائم غير العمدية وجدل أصحاب المذهبين التقليدى والوضعى حول لزوم وعدم لزوم العقاب عليها وعن صور الخطأ ووحدته أو ازدواجه ولم يفت المؤلف التحدث فى هذا الباب عن الشخص الاعتبارى من حيث المسئولية الجنائية .

أما الكتاب الثانى من هذا المؤلف فقد خصصه المؤلف لبحث أسباب انعدام المسئولية الجنائية فتكلم فى الباب الأول عن أسباب الإباحة وهى استعمال الحق فى مختلف صور التأديب والإصابات الحاصلة فى الألعاب الرياضية والقذف والتبليغ والشهادة والمرافعة والمناقشات البرلمانية والطعن فى الموظفين ومن فى حكمهم فى أحوال خاصة والنقد، وكذلك الدفاع الشرعى وطبيعته والنظريات المختلفة لتبريره وتطور التشريع فى خصوصه بمصر وشروطه وأحكامه لا سيما بالنسبة إلى استعمال الأجهزة التى تتحرك من تلقاء ذاتها ثم عرض لقيام الموظف بواجبه وشرائط الإباحة فى هذه الحالة وتكلم فى الباب الثانى من الكتاب الثانى عن موانع المسئولية من جنون وغيوبة وإكراه مادى وحالة ضرورة .

وقد اتخذ المؤلف أساسا لدراسته في الكتاين القانون المصري مقارنا بأهم التشريعات الأوروبية وأحدثها .

والمؤلف متقن الترتيب سليم اللغة سهل الأسلوب عاجل فيه واضعه موضوعا كبير الخطر من الوجهتين العلمية والعملية بجمع شتاته وأجاد بحثه وقرب مناله وهذا الى اجتهاد ملحوظ تبدو فيه شخصيته الفقهية واضحة المعالم فهو إذ يسوق مختلف المذاهب والآراء يوازن بين حججها وأسانيدها ويرجح واحدا منها على غيره دون أن يكتفى بما أبداه أصحاب الرأي الذي يؤيده من حجج بل يعتمد الى دعم الرأي بحجج مبتكرة .

ومن شواهد ذلك مناقشته للتقسيم الخاص بالقصد الجنائي إلى محدد وغير محدد فقد بدا طابعه الخاص في استعراضه لهذا التقسيم وهو يجاوز ذلك إلى إبداء آراء لا يستند فيها إلى غيره من الباحثين لها وزنها واعتبارها وقد وضع ذلك في كثير من النظريات كمنظريه القصد الاحتمالي ومدى أخذ المشرع المصري بها ومسئولية الأطباء والمسئولية في حالة الغيبوبة عن الجرائم غير العمدية .

وبذلك يكون المؤلف قد أضاف إلى الفقه المصري في القانون الجنائي جديدا يؤهله لاستحقاق نصف جائزة فؤاد الأول للقانون وفقا لأحكام المرسوم المنشئ لهذه الجائزة .

رئيس اللجنة
محمد بهي الدين بركات

سكرتير اللجنة
حسن بغدادى

لجنة فحص جائزة "فؤاد الأول" للقانون

تقرير خاص عن مؤلف الأستاذ الدكتور محمد زهير جرائه

(في حق الدولة والأفراد على الأموال العامة) - القاهرة سنة ١٩٤٣ الطبعة الأولى

تبينت اللجنة أن مؤلف هذا الكتاب قد توخى منه الإحاطة بأطراف الموضوع على تباينها وتباعدتها بقدر ما حرص على التعمق في استخلاص الأحكام الكلية والكشف عن حقيقتها .

وقد ضمن مؤلفه فصولا أربعة عرض في أولها لبحث نظرية الأموال العامة في تاريخ التشريع المقارن فبدأ بالقانون الروماني والقانون الفرنسي القديم وأجمل ما انتهى إليه الوضع في القانون الفرنسي الحديث ثم انتقل إلى الشريعة الإسلامية ومهد بذلك كله لتصوير قواعد النظرية العامة في القانون المصري الوضعي وبيان ما يربطها من الصلات بمصادرها واختتم هذا الفصل بما استحدث مشروع القانون المدني من أحكام .

وصالج في الفصل الثاني تكييف حق الدولة على الأموال العامة فاستظهر مختلف النظريات التي أسفرت عنها جهود الباحثين سواء في ذلك ما قام منها على أساس مملوكية المال العام أو على أساس إنكار هذه المملوكية وعقب على هذا العرض الجامع بتفصيل آراء الفقه والقضاء في مصر ثم اختار تكييفها خاصة لهذا الحق سلك فيه مذهب أنصار فكرة المملوكية ومضى يرتب على هذا التكييف نتائجها ويوجه في كنفه المبادئ المتعلقة بحبس المال العام عن التصرف والاكتساب والمخز ويجلي مظاهر هذا المال في التشريع الجنائي وكيفية إدخاله في نطاق المنفعة العامة وإخراجه من هذا النطاق .

وقد وفق المؤلف في هذا الفصل إلى دعم الدفاع عن فكرة المملوكية ونحنا نحوا جديدا في تحليل أحكام القضاء المصري ورد ما حفلت به من الجزئيات إلى أصولها العامة .

وفي الفصل الثالث توفر المؤلف على بحث صلة الأموال العقارية العامة بما يحاورها من العقارات الخاصة فأصل وجوه النظر المختلفة في فرع أول تناول فيه النظريات المختلفة وبسط موقف الفقه والقضاء في فرنسا من « منافذ التطرق » وعقد الفرع الثاني لأحكام القانون المصرى من الارتفاقات التي تقرّر لخدمة المال العام أو تقرّر على هذا المال ووفق في رد التطبيقات القضائية إلى أصولها وأدلى برأى واضح في كثير من المسائل التي تباينت فيها أحكام القضاء .

وفي الفصل الرابع ناقش المؤلف استعمال الأفراد للمال العام في قسمين متعاقبين وقف أولهما على المبادئ العامة وعالج في القسم الثاني صور استعمال الأفراد للمال العام وما يتعلق بهذه الصور من أحكام ولم يقتصر في هذا الصدد على الاستعمال العام الذي يتمثل في انتفاع الكافة انتفاعا بعيدا عن الاختصاص بل عمد كذلك إلى صور الاختصاص العام والاختصاص الفردي بجزء من المال العام .

والكتاب بوضعه هذا قد جمع ما يتعلق بحق الدولة والأفراد على الأموال العامة جمعا يكاد يكون شاملا وفيه من طلاوة العرض ودقة البحث والتحليل في أكثر من ناحية ما يكشف عن امتياز ظاهر بالنسبة إلى ما أخرج من المؤلفات في السنوات الخمس الأخيرة في نطاق دراسات القانون العام . وفيما عني به هذا الكتاب في ناحية التأصل ولا سيما فيما يتعلق بتخريج النصوص المصرية ودراسة أحكام القضاء المصرى ما يكفل له من معاني الابتكار قسطا يجعله جديرا بنصف جائزة فؤاد الأول وفقا لأحكام المرسوم المنشئ لهذه الجائزة .

سكرتير اللجنة
حسن بغدادى

رئيس اللجنة
محمد بهى الدين بركات

الجوائز تمنح ببراءة ملكية

التمست وزارة المعارف أن تمنح جوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول" ببراءة ملكية ، وذلك رفعا من شأن هذه الجوائز الكريمة وزيادة في قدرها ، وتشجيع مستحقيها ، وقد تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فأذن بذلك ، وصدر به المرسوم الملكي وهذا نصه :

مرسوم

بتعديل المرسوم الخاص بإنشاء جوائز "فؤاد الأول"
وجوائز "فاروق الأول"

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ١٥ شوال سنة ١٣٦٥ (١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦) الخاص بإنشاء جوائز فؤاد الأول وجوائز فاروق الأول .
وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٣ من المرسوم سالف الذكر النص الآتي :
" يكون استحقاق الجوائز المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية وفقا للشروط الملحقه بهذا المرسوم . وتمنح ببراءة ملكية " .

مادة ٢ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ صدوره ما

صدر بقصر القبة في ٢ جمادى الثانية سنة ١٣٦٦ (٢٣ أبريل سنة ١٩٤٧)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

وزير المعارف العمومية

السنهورى

وزارة المعارف العمومية
المراقبة العامة للثقافة

اللجنة الدائمة

لجوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول"

حضرة

يتفضل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم ، فيسلم بيده الكريمة
البراءات الملكية للفائزين في جوائز "فؤاد الأول" عن سنة ١٩٤٧ في حفل يقام بقاعة
الاحتفالات العامة بجامعة فؤاد الأول في تمام الساعة الرابعة والنصف بعد ظهر يوم
الاثنين المقبل ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٧ ، فالمرجو التفضل بالحضور بملابسكم الرسمية
أو الجامعية قبل هذا الموعد بنصف ساعة .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس اللجنة الدائمة

٢٣ أبريل سنة ١٩٤٧

وزير المعارف

السنهوري

الاحتفال بتوزيع الجوائز

اقتضت إرادة الملك المعظم أن تنشأ جوائز "فؤاد الأول" للآداب والقانون والعلوم ، تخليداً لذكرى والده العظيم ، واعترافاً بما له من أباد بيضاء على العلم ، وآلاء سابقه على العلماء ، وتقديراً أن يكون موعد توزيعها على الفائزين بها يوم ٢٨ أبريل من كل عام ، وهو يوم ذكرى وفاة الراحل الكريم . وهكذا يحيا العاهل العظيم في عظمته بعد موته ، ويعيش في مآثره وأعماله ، وتجدد له في هذه الدنيا حياة ثانية ، فاقترنت الذكرى الحادية عشرة بأكرم مناسبة لتوزيع هذه الجوائز في عامها الأول ، فكانت فرصة لكهول العلم ، وأبت إلا أن تستكمل رواءها ، بجمعت إلى ذلك فرحة شباب العلم ، حيث وزعت الدرجات الجامعية العلمية على المتفوقين المتخرجين في كليات جامعة فؤاد الأول عام ١٩٤٥ - ١٩٤٦ وحدثت الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الاثنين ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٧ لهذا الحفل الجامعي الرائع في قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة فؤاد الأول .

وقد ازدحم طريق الركب الملكي بالجماهير الغفيرة تحيي الفاروق ، وأقيمت الزينات وأقواس النصر ، واصطف تلاميذ الكشافة على جانبي الطريق حتى حرم الجامعة .

وقد امتلأت قاعة الاحتفالات الكبرى بالجامعة بالمدعوين من رجال الدولة وأشياخ العلم ورجال التعليم ، وطالبات الجامعة وطلبتها . وخصصت المقاعد التي إلى يمين المقصورة الملكية للوزراء وكبار المدعوين ، وخصصت المقاعد المقابلة لها إلى يسار المسرح لرجال السلك السياسي ، وكبار ممثلي الجاليات الأجنبية .

وخصص وسط القاعة لأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب إلى اليمين ، ورجال الصحافة إلى اليسار ، وفي الوسط أساتذة الأزهر وأساتذة الجامعة ورجال التعليم

بوزارة المعارف ، ورتبت على المسرح الذي يتصدر القاعة مقاعد لحضرات رؤساء
وأعضاء اللجنة الدائمة ولجان الفحص يتقدمهم حضرة صاحب المعالي وزير
المعارف .

وما انتصفت الساعة الخامسة حتى سمع هتاف الطلبة مدويا بحياة جلالة
الملك ، ورفعت ستائر المقصورة الملكية فأهلّ الفاروق يحفّ به رجال القصر
والديوان الملكي والحاشية العسكرية ، يتصدرهم حضرة صاحب المجد النبيل عمرو
إبراهيم ، وحضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا ، وحضرة صاحب
المقام الرفيع شريف صبرى باشا ، وحضرة صاحب المعالي إبراهيم عبد الهادى باشا ،
وحضرات أصحاب السعادة والعزة عبد اللطيف طلعت باشا ، ومحمد طاهر باشا ،
وحسن يوسف بك ، والدكتور عباس الكفراوى باشا ، وعمر فتحى باشا ،
وعبد الله النجومى باشا ، ومحمد حيدر باشا . فتصاعدت الهتافات بحياة الفاروق
ملك وادى النيل ، والفاروق نحر العروبة ، والفاروق أمل الشرق الزاهر ،
والفاروق نصير العلم .

ووقف على الأثر معالي الدكتور السنهورى باشا بوصفه رئيس اللجنة الدائمة
للجوائز ، فاستأذن فى إلقاء كلمة الافتتاح ، وأعقبه سعادة الأستاذ أحمد لطفى
السيد باشا رئيس لجنة الفحص لجائزة فؤاد الأول للآداب . فمعالي الدكتور محمد
بهى الدين بركات باشا رئيس لجنة الفحص لجائزة القانون . فسعادة الدكتور حسن
صادق باشا رئيس لجنة الفحص لجائزة العلوم الطبيعية والرياضية والفلكية .

ولما انتهت هذه الكلمات استأذن حضرة صاحب المعالي الدكتور السنهورى باشا
فى تقديم الفائزين بالجوائز . وقد تشرف حضراتهم بمصافحة حضرة صاحب
الجلالة الملك المعظم ، وتسلموا براءات الجوائز .

كلمة حضرة صاحب المعالي الدكتور عبد الرزاق السنهورى باشا
وزير المعارف

مولاي يا صاحب الجلالة

إن لوالدكم الراحل العظيم ، من الأيادي البيضاء على العلم ، ماجعل رجال العلم
في هذا البلد ، تختار يوم ذكرى وفاته ، ليكون موسما للعلم .

فاختارت لجنة الجوائز هذا اليوم ، لتوزيع الجوائز العلمية التي تفضلتم بتخصيصها
كل عام ، للفائزين من كبار العلماء والأدباء ، وهي الجوائز التي أطلقتم عليها اسم
والدكم العظيم .

واختارت جامعة فؤاد الأول هذا اليوم أيضا ، لتوزيع درجاتها العلمية ، على
الناهين من أبنائها الخريجين .

اسم كريم واحد يجمع بين هذا كله . ففي اليوم الذي نحى فيه هذه الذكرى
الكريمة ، ذكرى وفاة الملك فؤاد الأول ، نتفضلون يا مولاي ، فتوزعون جوائز
فؤاد الأول ، والدرجات العلمية لجامعة فؤاد الأول . فالיום هو يوم فؤاد .
وكم لفؤاد من أيام سلفت ، ارتفع فيها لواء العلم خفاقا . وتسابق فيها العلم والجاه ،
فكان العلم سباقا .

لقد كان فؤاد في حياته نعمة ضافية على العلم والعلماء والمتعلمين ، وهو اليوم
بعد موته بركة سابعة على كل هؤلاء . وهكذا الرجل العظيم ، تجاوز آلاؤه غير
المحدودة عمره المحدود ، ويحيا في عظمته بعد موته ، ويعيش في مآثره وأعماله .
وتجسد له في هذه الدنيا حياة ثانية ، هي ذكراه المجيدة ، والذكر للإنسان
عمر ثان .

وإن روح هذا العاهل العظيم لتطل الآن علينا ، في هذا المكان ، من علياء
سمائها ، تبارك لك يا مولاي برك بذكرى أبيك ، وترسمك لخطاه ، ووفاءك للعلم ،
وحفاوتك بالعلماء .



هذا اليوم هو يوم فؤاد الأول، وهو يوم العلم والعلماء .

وسيشرف بالمشول بين يديك يا مولاي ، لأخذ الجوائز العلمية ، وتسلم الدرجات الجامعية ، كهول وشباب . أما الشباب ، فأولئك هم المتفوقون من الناشئين في العلم . وأما الكهول ، فأولئك هم النابغون فيمن نضج من العلماء . سلسلة واحدة هي سلسلة العلم ، تتلاقى أوائل حلقاتها بأواخر هذه الحلقات . حتى ينتظم عقدها ، وينسجم نظامها . ومن أولى أن يكون قدوة للناشئين في العلم ، من هؤلاء الذين نضجوا فيه ، فإذا اجتمعوا كلهم في صعيد واحد ، وفي حضرة المليك المعظم ، فقد اجتمع القدوة والمقتدى ، في أجل مكان ، وكان الاجتماع مقرونا باليمن للكهول ، وحافزا للهمة في الشباب .

والنابغون من العلماء ، الذين يتقدمون اليوم لأخذ جوائز فؤاد الأول ، هم صفوة مختارة من رجال العلم والقانون . وجوائز فؤاد الأول هي هبتكم الكريمة السخية . وهي هبة جديرة باسمها ، وجديرة بمعطيها . أتم الذين فكرتم فيها ، وأتم الذين نفذتموها ، فلکم الفضل أولا وآخرا ، في التفكير وفي التنفيذ .

ولم تكن هناك طريقة أفضل ، لتكريم الملك العظيم الراحل ، من أن تميزوا في يوم ذكرى وفاته من كل عام ، رجال العلم في أمتكم ، وتثي بهم على جهودهم الموفقة ، وإنتاجهم العلمي الممتاز . فالملك العظيم الراحل أخذ بزمام النهضة العلمية في مصر ، وساقها أشواطا بعيدة إلى الأمام . وهذه الجامعة التي نحن فيها هي من نبت غرسه . وهذه الجمعيات والهيئات العلمية الكثيرة ، ولها من يمثلها اليوم في هذا الاجتماع ، هي من صنع يده . فلا شيء أفضل لتخليد ذكراه من تكريم العلم والعلماء .

ثم إن العلماء في مصر قوم في أشد الحاجة إلى التشجيع . فهم لا يزالون في المرحلة الفاسية التي يعانون فيها الأمرين . يعانون المستر فيما يبذلون من جهود

شاقة في الابتكار الواجب للعلم ، ويعانون المترفيا يلقون من القصور في تقديرهم ، حتى إن العالم يحتاج أن يزاحم الناس ليحملهم على الاعتراف بمكائنته ، والمزاحمة ليست من خلق العلماء . فحنت أنت يا مولاي لناخذ بأيديهم ، ولتضعهم في المكان الذي يليق بعلمهم .



وقد تفضلتم باصدار مرسومكم الكريم بانشاء جوائز ثلاث ، تعطى في كل عام من مالكم الخاص ، قيمة كل منها ألف من الجنيهات ، تمنح لصاحب أحسن إنتاج في الآداب والقانون والعلوم . واشترط المرسوم في الانتاج ألا يكون قد مضى على نشره لأقل مرة أكثر من خمس سنوات من تاريخ الاعلان عن الجائزة ، وأن يكون باللغة العربية الفصحى . وقد حفزت أريحيتمكم الكريمة يا مولاي وزارة المعارف أن تنهج نهجكم في تشجيع العلماء المصريين ، فأنشأت ثلاث جوائز سنوية أخرى ، قيمة كل منها ألف من الجنيهات ، تمنح لصاحب أحسن إنتاج في علوم الحياة ، وفي العلوم الكيميائية ، وفي العلوم الجيولوجية . وقد تفضلتم فأذنتم أن نتوج هذه الجوائز باسمكم الكريم . وجعل موعداً منحتها في اليوم الحادى عشر من شهر فبراير من كل عام ، ابتهاجا بعيد الميلاد الملكى السعيد .

وقضى المرسوم أن تؤلف لهذه الجوائز الست لجنة دائمة ، تختار في كل عام لجاناً فنية من كبار العلماء والأدباء ، لفحص الإنتاج المقدم لنيل كل من هذه الجوائز . وقد اختارت اللجنة الدائمة هذا العام لجائزة الآداب لجنة يرأسها حضرة صاحب السعادة أحمد لطفى السيد باشا ، ولجائزة القانون لجنة يرأسها حضرة صاحب المعالي محمد بهى الدين بركات باشا ، ولجائزة العلوم لجنة يرأسها حضرة صاحب السعادة حسن صادق باشا .

واجتمع لدى اللجان الفنية الثلاث عدد غير يسير من المؤلفات والأعمال . وسيتولى رئيس كل لجنة بسط الأعمال التي قامت بها لجنته ، وما قدم لها من مؤلفات ، وما عن لها من ملاحظات ، وما قام أمامها من صعوبات .

وبحسبي أن أذكر هنا أن لجنة الآداب رأيت أن توصي بتأجيل منح الجائزة لأسباب اضطرتها إلى ذلك، على أن تضم جائزة هذا العام إلى جائزة العام المقبل، فتتصرف اللجنة في جائزتين بدلا من جائزة واحدة. ولن يترتب على هذا التأجيل استبعاد أى مؤلف من المؤلفات التي قدمت، بل تعتبر رهن الفحص، ولم يصدر حكم لها أو عليها. وهذا التأجيل تمتت فيه اللجنة مع أحكام المرسوم التي تجيز استبقاء جائزة عام الى العام الذي يليه.

أما لجنة القانون فقد اختارت مؤلفين من خير المؤلفات القانونية، وقسمت الجائزة بينهما مناصفة، بعد أن استبعدت من المؤلفات ما مضى على نشره أكثر من خمس سنوات، مراعاة لأحكام المرسوم.

وكذلك فعلت لجنة العلوم، فهي لم تستبق إلا الأعمال التي لم يمض على نشرها أكثر من خمس سنوات، واختارت من هذه مؤلفا جليلا منحه نصف الجائزة، ومنحت النصف الآخر اختراعا في الكهرباء ابتكره عالمان مصريان، وهو اختراع ذو أهمية عالمية. وأوصت بإيفاد شابين نابيين في بعثة إلى الخارج، دل إنتاجهما على امتياز ظاهر.

وسيصف حضرات رؤساء اللجان في شيء من الإسهاب، المؤلفات والأعمال التي استحقت الجوائز.



ويعينني هنا أن أبرز يا مولاي أمرا واحدا، هو أن الغرض الذي توخيتموه جلالتم من إنشاء هذه الجوائز قد تحقق. أردتم أن تشجعوا العلم، وأن تشجعوه مكتوبا باللغة العربية، فتجعلوا من لغتنا القومية، لغة علمية عالمية. وها نحن نهتدى الى مؤلفات في الآداب والقانون والعلوم، نستطيع أن نتقدم بها الى العالم، لتزيد بها في ثروته العلمية. وأردتم أن يكون في مصر مبتكرون ومخترعون،

وها نحن نعثر اليوم على علماء مصريين يخترعون من الأجهزة ما يفتحون به عهدا جديدا في الميدان الذي اخترعوا فيه . ويشهد كبار العلماء في الغرب " أن الطرق الفنية التي بنيت عليها هذه الأجهزة ، والنظريات العلمية التي ابتكرت في تنفيذها ، تدل على عبقرية فذة ، ونبوغ رائع " .

لقد أثبت علماءنا اليوم يا مولاي أن العلم ليس وقفا على الغرب ، وأن العقل المصرى إذا أطلق من عقاله ، وأفسح له المجال ، فإنه يثب ويرتفع ، حتى يصل الى المستوى الذى وصل اليه علماء الغرب . وهذه حقيقة تدل عليها مؤلفات علمائنا الذين فازوا بجوائز هذا العام ، وهى ليست إلا مثلا لمؤلفات كثيرة أخرى . فالعالم المصرى يحق له اليوم أن يطالب بمكانه بين علماء الغرب ، وهو فى ذلك لا يستحدث جديدا ، بل يواصل تقاليد قد سلفت ، يوم كانت مصر هى منار العلم ، ومنبع المدنية ، ومقر الحضارة .

والنهضة العلمية فى مصر هى عز الماضى ، وأمل المستقبل . بنينا مجدنا بالعلم ، وسنعيد بناءه بالعلم . وها نحن نمد النظر الى آفاق بعيدة ، آفاق يشع منها النور قويا وهاجا . ونرى النور يقترب منا رويدا رويدا ، وكلما اقترب زاد أشعاعا وقوة . فهل مصر ، وهى تمشى الى مستقبلها ، سيغمرها هذا النور المتألق ، لقد أخذت غياهب الجهل تنقشع عن سمائنا ، بيددها هذا النور الذى يقترب . فليكن سيرنا نحو النور ، ولنمش اليه بخطوات ثابتة ، فان هذا النور الذى نراه هو مرآة الماضى ، وعنوان الحاضر ، ورجاء المستقبل .

لقد كشفنا فى مصر عبقرية وعلمنا . كشفنا اليوم ذلك . وسنكشف غدا بعون الله وبفضل رعايتكم يا مولاي ، آيات أخرى من العبقرية المصرية ، تلك العبقرية التى ورثتها مصر عن الآباء والجدود ، وظل الخلف يتلقاها عن السلف ، من عهد مينا الأول ، الى عهد فاروق الأول ، حفظه الله راعيا للعلم ، وأبقاه ذنرا للعلماء .

كلمة حضرة صاحب السعادة احمد لطفى السيد باشا
رئيس لجنة الفحص لجائزة الآداب

مولاي

ترفع إلى جلالتم بلجنة الآداب آيات الشكر على ما أوليتم الأدب الجليل
من نعمتكم والشامل من رعايتكم متأثرين في ذلك سنن والدكم الملك العظيم الذى
لا عزاء للأدب بعده إلا عناية جلالتم به ورعايتكم له وتشجيعكم إياه على
أداء رسالته .

والحق إن المستوى الرفيع الذى بلغه تطور الآداب فى النهضة المصرية الحالية
مرتبط بمجهود الأمير فؤاد ورعاية الملك فؤاد، كما ترتبط المسببات بأسبابها وكما تستمد
الآثار وجودها من مؤثراتها، أو بعبارة أخرى تاريخ التطور السريع للآداب فى مصر
فى عهدها الحاضر إنما هو تاريخ الملك فؤاد .

مولاي

إن الذين طالت أعمارهم من أهل النظر فىنا فحضروا عهد الآداب فى مصر
قبل سنة ١٩٠٧، وسأيروا تطورها بعد إنشاء الجامعة الأهلية الحرة التى قام بشؤونها
الأمير فؤاد، والجامعة الحكومية التى أنشأها ورعاها الملك فؤاد، والتى على غرارها
أنشأت جلالتم جامعتكم بالاسكندرية . أولئك يشهدون أن النقلة من التعليم
المدرسى المقيد بقيود من الموافقات الأميرية وبأغلال من الاعتبارات السياسية
والأغراض الاستعمارية إلى التعليم الجامعى الطليق من تلك القيود قد دفع بالأدب
وطولم الآداب دفعة عنيفة أشبه بالثورة منها بالتطور الطبيعى .

إن أساتذة الآداب الأوربيين الذين امتلأت بهم الجامعات الثلاث والأساتذة
المصريين الذين عادوا من بعثاتهم إلى التدريس فىهن بما ألقوا من محاضرات
وما نشروا من أسفار ونقلوا من ثقافات أجنبية، قد أحدثوا للآداب فى مصر

حركة مباركة فيها تعرف الأدب الرفيع ذاته واستجمع مقومات شخصيته فنبتت أغراضه ، واتسع ميدان نشاطه واتخذ أسلوبا جديدا ملائما للعصر الحاضر مزاجا من البساطة والجمال . فلم يعد به من حاجة الى أن يسترققر معانيه بالغلو في التكلف وفي تلمس المحسنات اللفظية حيث ينبغي وحيث لا ينبغي على سواء .

هذه الحركة المباركة أنشأت جيلا من الكتاب المحيدين يصدررون فيما يكتبون عن المبادئ العلمية ويعالجون المشكلات السياسية والاجتماعية على نحو ما يعالج كبار الكتاب في أرق البلاد فثبتوا بذلك اللغة العربية التي عادت بفضلهم إلى ما يشبه مستقرها في عهود العباسيين . كذلك اتخذت القصة ميدانا جديدا يعالج فيه الكتاب أدواءنا الاجتماعية ويسطون من النظريات البسيكولوجية مطبقة على الأفراد والجماعات الى غير ذلك من أغراض القصة التي لم يكن لنا بهن عهد من قبل . وتناول الشعر أغراضا أوسع بكثير من الأغراض الشعرية الأولى سواء في ذلك الشعر السلفي والشعر التجديدي حتى لقد وسع المسرحيات فأخرج لنا منها قطعا غاية في الجمال .

في كل النهضات المدنية إغريقية كانت أم رومانية أم عربية أم أوربية كانت الآداب في الطليعة ثم تعقبها العلوم . وكذلك الحال في نهضتنا قفت تلك الحركة المباركة على آثار الأدب البحث بعلموم الأدب الأخرى فأنشئت في الجامعات كراسي الفلسفة وكراسي التاريخ والجغرافية وكراسي الآثار وكراسي آداب اللغات الأجنبية وثقافتها .

أنتجت تلك الحركة الأدبية كتاب هذا الجيل وشعراءه وفلاسفته ومؤرخيه فسجلوا آثارها بما نشروا من الكتب في ألوان الأدب البحث وفي علوم الآداب ما حقه أن ينال اعتبار جلاتكم - بالتأنيح الباهرة لمجهوداتكم ومجهود آبائكم الأكرمين في هذا السبيل .

فلقد نشر نتاج الآداب وعلوم الآداب إلى حدّ أن بلحقتنا التي كلفت المفاضلة بين أفراد هذه الكثرة المفرطة من المؤلفات الجليلة لم تجد وقتا كافيا لهذه المفاضلة ، على أن المفاضلة في حقيقة الأمر ربما لا تيسر إلا بين مؤلفات في موضوع واحد أو على الأقل في موضوعات متقاربة . من أجل ذلك رأت اللجنة تأجيل الجائزة إلى مثل هذا اليوم من العام المقبل . أيديكم الله يا مولاي وجعل عهدكم أشمل العهود بركة على مصر والمصريين .

كلمة حضرة صاحب المعالي الدكتور محمد بهي الدين بركات باشا
رئيس لجنة الفحص لجائزة القانون

مولاي صاحب الجلالة :

لم يكد المغفور له ساكن الجنان والدمك العظيم يتبوأ عرش مصر منذ ثلاثين
عاما ، حتى أخذ يظهر عطفه على العلم وأهله ، فلم تمض على ارتقائه العرش أسابيع
معدودات حتى شرف بزيارته « مدرسة الحقوق السلطانية » في ١٣ نوفمبر
سنة ١٩١٧ ، تشجيعا لطلابها ، وإشعارا لرجال القانون برعايته الكريمة .

ولقد كان لي الشرف حينذاك أن أكون بين المستقبلين ، بوصف كوني واحدا
من هيئة التدريس في هذا المعهد الذي لم يكن عدد طلابه يجاوز الثلاثمائة . ولم يكن
في البلاد إذ ذاك سوى التزر اليسير من مؤلفات في القانون باللغة العربية ، بل لقد
كان بعض كبار رجال القانون في ذلك العهد يضعون موضع البحث والمناقشة
إمكان وفاء اللغة العربية بمحاجات فقهاء القانون من المصطلحات اللازمة للتعبير عن
المعاني الفنية الدقيقة ، بل لقد كان منهم من يجاهر بضرورة جعل تدريس القانون
باللغة الفرنسية ، غير أن نخبة من الأساتذة والمدرسين المصريين شرعوا يذللون
الصعوبات ، وبذلوا جهدا جبارا - يذكركم مع الشكر والحمد - في سبيل الوصول
إلى تلك الغاية ، فأخذت تظهر مؤلفات في القانون باللغة العربية وإن كانت قليلة
العدد إلا أنها شقت الطريق أمام العاملين ، ويسرت السبيل لمن يأتي بعدهم من
المؤلفين . مما سيدرك دائما بالحمد لمن قادوا تلك النهضة المباركة نذكر من بينهم على
سبيل المثال حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا والمرحوم عبد الحميد بك
أبو هيف والمرحوم أحمد بك أمين وعبد الفتاح بك السيد .

ولقد كان لجلالة المغفور له الملك فؤاد الأول ، فوق ما أظهره من العطف
والرعاية لمعهد الحقوق ، يد أخرى هي أبقى على الدهر ، لم يقتصر فضلها على القانون

وحده ، بل تجاوزه إلى ما عداه من فروع العلم ، فهو الذى تعهد إنشاء الجامعة المصرية وتولى رياستها أميرا ، وهو الذى رعاها وتوجها باسمه ملكا ، فتحولت « مدرسة الحقوق » إلى « كلية الحقوق » ، ثم أخذت تنمو وتكبر وتزدهر . فبعد أن كان عدد من يدرسون الحقوق فى عام ١٩١٧ لا يجاوز المائتين والستين طالبا إذا بهذا العدد يصل فى هذا العام إلى عشرة أضعاف ما كان عليه ، إذ أنه بلغ ألفين وستمئة وتسعة وخمسين طالبا فى جامعته فؤاد الأول بالقاهرة وفاروق الأول بالاسكندرية . وبعد أن كانت المؤلفات القانونية قليلة العدد أخذ أساتذة الحقوق ورجال القانون يخرجون الكتب والبحوث ، ويساهمون بمجهود ملموس فى النهضة العلمية ، فظهرت مؤلفات وبحوث قيمة ، كمؤلفات محمد كامل مرسي باشا ، وعبد الرزاق السنهورى باشا ، وعبد السلام ذهني بك ، وحامى بهجت بدوى بك فى القانون المدنى . ومؤلفات على زكى العرابى باشا ، وجندى عبد الملك بك ، وعلى بدوى بك ، ومحمد مصطفى القللى بك ، والدكتور السعيد محمد مصطفى السعيد فى القانون الجنائى وقانون تحقيق الجنايات . ومؤلفات الدكتور محمد صالح بك ، والمرحوم على الزينى بك ، وأمين ملش بك فى القانون التجارى والبحرى . ومؤلفات محمد العشماوى باشا ، وحامد فهمى باشا ، والدكتور محمد حامد فهمى فى المرافعات وإجراءات التنفيذ . ومؤلفات محمود سامى جنينه بك ، والمرحوم على الزينى بك ، والمرحوم محمد عبد المنعم رياض بك ، والدكتور حامد زكى ، والدكتور حسن بغدادى فى القانون الدولى العام والقانون الدولى الخاص . ومؤلفات الدكتور وايت إبراهيم بك ، والدكتور وحيد فكرى رأفت بك ، والدكتور سيد صبرى ، والدكتور محمد زهير جرانه ، والدكتور عثمان خليل عثمان فى القانون الدستورى والإدارى . ومؤلفات الدكتور عبد الحكيم الرفاعى بك ، والدكتور زكى عبد المتعال فى علم المالية والتشريع المالى .

ولقد كان من آثار تلك النهضة المباركة أن اتجهت الأنظار نحو مصر للافادة من رجالها المبرزين من أقطاب القانون ، فعهدت حكومة العراق إلى حضرة صاحب المعالي عبد الرزاق السنهوري باشا بوضع قانون مدنى ، كما اختير حضرة صاحب المعالي عبد الحميد بدوى باشا عضواً في محكمة العدل الدولية وكان ذلك فخراً دولياً لمصر .

تلك خطوات واسعة لا يكاد المرء يصدق أنها تمت في جيل واحد ، فهى محل للاعجاب والرضى . ولكنكم أيتها مولاي - وأتم تشدون الكمال لبلادكم ، وتسهبون على أن تقودوها نحو الذروة من المجد - إلا أن تدفعوها في هذا السبيل دفعة كريمة أخرى إلى الأمام ، فقزرتم منح جائزة سنوية مقدارها ألف جنيه ، يطلق عليها اسم "جائزة فؤاد الأول" تخصص لصاحب أحسن عمل أو إنتاج في القانون ، وتمنح في الثامن والعشرين من شهر أبريل ، لمناسبة ذكرى وفاة ساكن الجنان المغفور له حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول .

مولاي :

لقد رأيت اللجنة التى تشرفت برياستها - بعد أن استعرضت ما قدم إليها من المؤلفات التى ظهرت فى السنوات الخمس الأخيرة فى القانون العام - أن تقسم الجائزة فى هذا العام سوية بين الأستاذ الدكتور محمد مصطفى القلى بك والدكتور محمد زهير جرانه . فؤلف الأول فى المسئولية الجنائية قد عالج مسألة من أهم مسائل القانون الجنائى علاجاً ضافياً ، فيه من قوة الشخصية ورجاحة الرأى والابتداع فى التفكير ، ما يضيف جديداً إلى ثروة الفقه المصرى . ومؤلف الثانى فى حق الدولة والأفراد على الأموال العامة قد عنى بناحية من أدق نواحي القانون الإدارى ، بجمع شتات الموضوع ، ونهج فى تأصيل آراء الفقه والقضاء وتحليلها نهجاً مبتكراً يجعل منه أثراً ممتاز المكانة بين مؤلفات القانون العام فى مصر .

مولاي صاحب الجلالة :

لقد لمسنا جميعا ما كان لظروف الحرب العالمية الأخيرة من أثر ظاهر في حركة الإنتاج العلمى على وجه العموم ، بسبب ندرة الورق وصعوبة الحصول عليه وغلوة ثمنه ، وبسبب ما بلغت مصاريف الطبع من فئات باهظة . وإنا لترجو - وقد زال الكثير من هذه الصعوبات - أن تعود حركة الإنتاج والتأليف في فقه القانون سيرتها الأولى ، فيكون الإنتاج في المستقبل أوفر خصبا وأبعد أثرا . واللجنة لا تشك في أن في جمهور الفقهاء المصريين من عناصر التبريز ما يؤهلهم للاستجابة لرغبتكم السامية في العمل لبلوغ أرفع الغايات وأكرمها .

دمتم يا مولاي نصيرا للعلم والعلماء ، وحفظكم الله وأبقاكم رافعين لواء الوطن محققين له المجد ، والسؤود ، والكرامة ، في ظلكم الوارف على الدوام .

القاهرة في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٧

كلمة حضرة صاحب السعادة الدكتور حسن صادق باشا
رئيس لجنة الفحص لجائزة العلوم

مولاي صاحب الجلالة :

للمستغلين بالبحوث العلمية أن يفخروا اليوم بما شملهم من عطفكم البالغ ورعايتكم
السامية فقد جعلت لهم يا مولاي بلقتك الكريمة كما نأيعتزون به ورسمت لهم مثلا
عليا يهدفون إليها مرموقين بعين عنايتكم مشمولين بكرمكم مستظلين بوارف ظلكم .
فهم إذ يؤكدون عظيم إجلالهم لشخصكم وخالص ولائهم لعرشكم يرفعون
أكف الضراعة إلى المولى القدير أن يحفظكم دائما للعلم حاميا وللعلماء نصيرا .

مولاي :

لى الشرف أن أرفع لسامى مقامكم ملخص ما قامت به لجنة الفحص لجائزة
فؤاد الأؤل للعلوم الطبيعية والرياضية والفلكية لعام ١٩٤٧ وأرجو أن تكون قد حققت
ما قصدتم إليه جلالتم من إنشاء هذه الجوائز فتنال كريم موافقتكم وحسن رضاكم .
لقد قسمت اللجنة نفسها إلى شعب . اختصت كل واحدة منها بناحية من
نواحي البحث الذى وضعت من أجله الجائزة وتوزعت العمل فيما بينها ثم انتهت
كل شعبة إلى رأى خاص فيما وكل إليها . وبعد تمحيص هذه الآراء تبين أنه ليس
من السهل المفاضلة بين دراسات فى علوم مختلفة لذلك رأأت اللجنة أن تأخذ بما
ذهبت إليه لجنة الجوائز العامة فى لائحة إجراءاتها من جواز اختيار موضوع معين
للسابقة . واختارت العلوم الطبيعية والكهرباء لمسابقة هذا العام خصوصا وقد
وجدت أن ما قدم فيهما من بحوث يمتاز بعلاقته بالنواحي الاقتصادية والقومية .
أما البحوث الأخرى فقد استبعدت بغير أن يقضى لها أو عليها حتى يستطيع
أصحابها أن يتقدموا بها للسابقة إذا أرادوا فى فرصة مستقبلية .

وعلى هذا الأساس اقترحت اللجنة منح الجائزة مناصفة بين :

(أ) الأستاذ مصطفى نظيف بك لمؤلفه المنشور باللغة العربية عن الحسن بن الهيثم العالم العربي في الطبيعة .

(ب) والدكتورين محمود الشيشيني بك ، ومحمد عبده السعيد افندى لبحوثهما في الهندسة الكهربية وما أدت إليه من اختراع جهازين جديدين .

أما مؤلف الأستاذ مصطفى نظيف بك عن الحسن بن الهيثم فإنه يقع في جزأين جمع فيهما شتات ما وضعه هذا العالم العربي من مؤلفات ومخطوطات اقتضى جمعها جهودا مضنية وجلدا على البحث وقد أظهر المؤلف كفاءة ممتازة في الاستنباط كما علق على جميع ما جاء به من نظريات ومبادئ وفروض . وأقام البرهان على أن ما وصل إليه الحسن بن الهيثم في القرن الحادى عشر الميلادى من نظريات خاصة لا زال أساسا لهذا العلم حتى الآن .

فإذا اعتبر الكتاب بيانا تاريخيا عن أحد أقطاب علماء الطبيعة من العرب ومقابلة علمية فنية بين النظريات القديمة والحديثة وتصحيحا لبعض المسائل الفنية والعلمية ونسبتها إلى مصادرها الصحيحة فهو ولا شك إضافة قيمة لبحوث هذا العلم كما أنه يمتاز بالتعمق والتدقيق في نواح لم يسبق إليها المؤلف وقد أدت فوق ذلك خدمة للقومية المصرية من حيث إبرازها لما قام به عالم عربى من إضافات لعلوم الطبيعة .

وأما بحوث الدكتورين محمود الشيشيني بك ومحمد عبده السعيد افندى في الكهروباة فقد وجدتها اللجنة ممتازة ومن النادر الوصول إلى مثل نتائجها الهامة . ذلك أنه إلى عهد قريب لم تكن هناك وسائل دقيقة لقياس القوة الكهروباة المتناهية في الضعف مع الذبذبة العالية كما لم تكن هناك وسائل دقيقة لتحليل مثل هذه الأمواج الكهروباة . وكانت الأجهزة المستعملة إلى ما قبل اكتشافهما تنقصها الدقة ويلازمها عدم الاتزان .

فلما قاما ببحوثهما وضعا من القواعد والتحقيقات ما كسب لهما تقدير كبار
المشغلين بهذه البحوث في إنجلترا وعلى رأسهم الأستاذ فورتسكيو عميد الكهرباء
بجامعة لندن ورئيس معهد المهندسين الكهربيين البريطانيين .

وقد اتتيا من الناحية العلمية إلى الناحية التطبيقية فوفقا إلى اختراع جهازين
مبتكرين تغلبا بهما على جميع الصعوبات الفنية كما فتحا بهما عهدا جديدا في البحوث
الخاصة بالراديو والتليفزيون وما إليهما من المواصلات اللاسلكية وقد فقحت قيمتهما
شركة ماركوني العالمية فاشتركت مع المخترعين في تسجيلهما وقزرت لجنتها الفنية
أنهما اختراعا بنيا على نظريات علمية مبتكرة تدل على عبقرية فذة ونبوغ رائع .
كما أخذت الشركة نفسها على عاتقها صنعهما في مصانعها واستعمالهما وفي هذا أكبر
اعتراف بقيمتها من الناحية العملية .

ولا شك أن قيام عالين مصريين بابتكار مثل هذه الاختراعات القيمة أجل
خدمة للسمعة المصرية في مضمار العلم والاختراع .
وسيطلب إليهما ترجمة بحوثهما باللغة العربية .

هذا وقد رأت اللجنة أن توصي بأن يبعث الدكتور رؤوف دوس إلى الخارج
لاستكمال دراساته الرياضية والدكتور محمد جمال الدين الفندى لاستكمال دراساته
في الأرصاد الجوية .

فاذا ما حازت هذه المقترحات يا مولاي موافقتكم السامية نرجو التفضل بمنح
نصف الجائزة إلى الدكتور مصطفى نظيف بك والنصف الآخر مناصفة بين
الدكتورين محمود الشيشيني بك ومحمد عبده السعيد .

والله نرجو يا مولاي أن يحفظكم لمصر ذخرا وللعلم والعلماء نصيرا ما

اللجنة الدائمة لجوائز فؤاد الأول وجوائز فاروق الأول

من محضر الجلسة السابعة - الأربعاء ٢١ مايو سنة ١٩٤٧

في الساعة ٨ والدقيقة ٤٠ مساء عقدت الجلسة برئاسة حضرة صاحب المعالي الدكتور عبدالرزاق أحمد السنهوري باشا وزير المعارف، وحضور حضرات أصحاب السعادة والعزة الدكتور حسن صادق باشا، والدكتور أحمد زكي بك، والأستاذ مصطفى عامر بك، والدكتور محمد رضا مدور بك. وشهد الجلسة حضرة صاحب السعادة محمد شفيق غربال بك وكيل المعارف. وتولى السكرتيرية حضرة الأستاذ محمد علي أبو دره مدير إدارة التعاون الثقافي بالوزارة.

أقرت اللجنة المبادئ الآتية مستأنسة في ذلك بتجارب العمل في جوائز فؤاد الأول لسنة ١٩٤٧ :

(١) المخترعات بطبيعتها لا يشترط فيها لغة خاصة ، ولهذا لا تكون خاضعة لشروط اللغة العربية الوارد في الفقرة (ج) من المادة ٨ من ملحق مرسوم ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦

(٢) يجوز أن يقبل إنتاج مصري منشور بلغة أجنبية ، على أن تطلب لجنة الفحص الى صاحبه ترجمته الى اللغة العربية ، وأن تقدم الترجمة قبل موعد منح الجوائز بوقت تحدده اللجنة الدائمة .

(٣) تعين لجان الفحص بعد تحديد الإنتاج المقدم لتيل الجوائز حتى يتيسر تمثيل كل الفروع والموضوعات المقدمة في هذه اللجان .

(٤) ويجوز للجان الفحص بعد تكوينها أن ترشح للدخول في المسابقة الإنتاج الذي تراه جديرا بالجوائز ولم يتقدم به أصحابه أو إحدى الجهات أو الهيئات العلمية والأدبية . على أن تعرض ذلك على اللجنة الدائمة لإقراره .

تناقشت اللجنة طويلا في التعديلات المقترحة إدخالها على شروط منح الجوائز .

إعلان عن جوائز فاروق الأول لسنة ١٩٤٨

تعلم وزارة المعارف أن الموضوعات التي سيمنح المصريون عن الإنتاج فيها
جوائز فاروق الأول لسنة ١٩٤٨ هي :

- (١) علوم الحياة ، مثل النبات والحيوان والفسيسيولوجيا والطفيليات
والتشريح البشري والحيواني والطب وفروعه والأحياء المائية .
- (٢) العلوم الكيميائية ، مثل الكيمياء العضوية وغير العضوية والكيمياء
الحيوية والكيمياء الصناعية والكيمياء الصيدلانية والتغذية .
- (٣) العلوم الجيولوجية ، مثل الجيولوجيا وعلم الطبيعيات الأرضية
(الجيوفيزيكا) والتعدين .

ويشترط في الإنتاج الذي يقدم للسابقة :

- (١) أن يكون ذا قيمة علمية أو فنية ممتازة تظهر فيه دقة البحث والابتكار
ويهدف خاصة الى ما يفيد مصر والإنتاج القومي ، وتقدم العلوم .
- (٢) أن يكون قد سبق نشره ، ولم يمض على نشره لأقل مرة أكثر من
خمس سنوات من تاريخ الاعلان .
- (٣) أن يكون باللغة العربية الفصحى .

ويرسل الإنتاج من أربع نسخ الى المراقبة العامة للثقافة بوزارة المعارف
في موعد غايته ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧

وقيمة كل جائزة من الجوائز الثلاث ١٠٠٠ جنيه ، وسيكون موعد منح هذه
الجوائز يوم ١١ فبراير سنة ١٩٤٨ بمناسبة عيد الميلاد الملكي السعيد .

وزير المعارف العمومية

السنهورى

مرسوم

بتعديل شروط منح جوائز فؤاد الأول وفاروق الأول

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ بإنشاء

جوائز فؤاد الأول وجوائز فاروق الأول .

وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

مادة ١ - يستبدل بالشروط المنظمة لمنح جوائز فؤاد الأول وجوائز

فاروق الأول والملحقة بالمرسوم الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ بإنشاء هذه

الجوائز الشروط الملحقة بمرسومنا هذا .

مادة ٢ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا المرسوم الذى يعمل به

من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر القبة فى ١٨ شوال سنة ١٣٦٦ (٣ سبتمبر سنة ١٩٤٧)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

أحمد محمد خشبة

وزير المعارف العمومية

على عبد الرازق

(بالنيابة)

نمرة ٥٧ - ١ / ١

مرسل الى وزارة المعارف العمومية لتنفيذه ما

رئيس مجلس الوزراء

أحمد محمد خشبة

(بالنيابة)

ملحق

بالمرسوم الملكي الصادر بإنشاء جوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول".

شروط منح الجوائز

١ - تمنح جوائز فؤاد الأول سنويا للمصريين عن إنتاجهم في الموضوعات الآتية :

(أولا) الآداب .

(ثانيا) القانون .

(ثالثا) العلوم الطبيعية والرياضية والفلكية .

وتمنح جوائز فاروق الأول سنويا للمصريين عن إنتاجهم في الموضوعات الآتية :

(أولا) علوم الحياة (البيولوجية) .

(ثانيا) العلوم الكيميائية والعلوم الجيولوجية .

(ثالثا) العلوم الاجتماعية .

٢ - تمنح جائزة الآداب عن الإنتاج في الآداب البحتة ، مثل الأدب القصصي ، والأدب التصويري ، والأدب الاجتماعي ، والشعر ، والبحوث الأدبية (النقد - البحوث اللغوية - الدراسات الإسلامية الأدبية) .

٣ - تمنح جائزة القانون عن الإنتاج فيما يأتي :

(أ) القانون الخاص ، ويشمل الفقه الإسلامي ، والقانون المدني ، والقانون التجاري ، وأوضاع التقاضي ، وغيرها من فروع القانون الخاص .

(ب) العلوم الجنائية ، وتشمل القانون الجنائي ، والاجراءات الجنائية ، وعلم الاجتماع الجنائي ، وعلم النفس الجنائي ، وعلم العقوبة ، وغيرها من فروع العلوم الجنائية .

(ج) القانون العام ، ويشمل القانون الدستوري ، والقانون الإداري ،
والقانون الدولي (العام والخاص) وغيرها من فروع القانون العام .
(د) العلوم الاقتصادية والمالية .

٤ — تمنح جائزة العلوم الطبيعية والرياضية والفلكية عن الإنتاج في هذه العلوم .
ويدخل فيها بنوع خاص علم الطبيعة التجريبي ، وعلم الطبيعة النظري ،
والعلوم الإحصائية ، وعلم طبيعة الأجرام السماوية (الاستروفيزيقا)
والهيدروليكا والميكانيكا والكهرباء .

٥ — تمنح جائزة علوم الحياة عن الإنتاج في هذه العلوم ، ويدخل فيها بنوع
خاص النبات ، والحيوان والفسولوجيا ، والطفيليات ، والتشريح
البشري والحيواني ، والطب وفروعه ، والأحياء المائية .

٦ — تمنح جائزة العلوم الكيميائية والعلوم الجيولوجية عن الإنتاج فيما يأتي :
(أ) العلوم الكيميائية ، مثل الكيمياء العضوية ، وغير العضوية ،
والكيمياء الحيوية ، والتغذية .

(ب) العلوم الجيولوجية ، مثل الجيولوجية ، وعلم الطبيعيات الأرضية
(الجيوفيزيقا) ، والتعدين .

٧ — تمنح جائزة العلوم الاجتماعية عن الإنتاج فيما يأتي :

(أ) علم الاجتماع ، وعلم التربية ، وما يتصل بذلك من العلوم .

(ب) الفلسفة وعلم النفس وما يتصل بذلك من العلوم .

(ج) التاريخ .

(د) الجغرافية .

(هـ) الآثار .

٨ - تؤلف لهذه الجوائز لجنة دائمة مكونة من وزير المعارف رئيسا ووكيل وزارة المعارف عضوا وعشرة أعضاء آخرين يكون تعيينهم بمرسوم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وتختار اللجنة الدائمة في كل عام لجانا لفحص الإنتاج المقدم في كل مادة . ويجوز أن يختار لهذه اللجان بعض أعضاء اللجنة الدائمة ويكون تعيين أعضاء هذه اللجان بقرار من وزير المعارف .
ويمنح أعضاء لجان الفحص مكافآت يحددها وزير المعارف .

٩ - يعلن سنويا عن مسابقة في كل من المواد الست المذكورة في البند الأول، ويخصص لكل منها جائزة مقدارها ١٠٠٠ جنيه مصرى، وللؤلف أن يتقدم بإنتاجه إلى المسابقة بنفسه، أو أن نتقدم به بعض الجهات أو الهيئات العلمية والأدبية . ومع هذا فيصح للجنة الدائمة المنصوص عنها في البند الثامن أن تدخل في المسابقة من تلقاء نفسها التأليف التي ترى أنها جديرة بالنظر ولو لم يتقدم بها المؤلف أو من يقوم مقامه .
١٠ - تحدد اللجنة الدائمة في كل عام فرعا أو أكثر من فروع المواد المذكورة في البند (١) تخصص للانتاج فيها جوائز العام . وتعلن عن ذلك قبل الموعد المحدد لتقديم المؤلفات بأربعة شهور على الأقل .

١١ - يشترط في الإنتاج الذى يقدم في المسابقة في كل عام ما يأتى :
(أ) أن يكون ذا قيمة علمية أو فنية ممتازة تظهر فيه دقة البحث والابتكار ويهدف خاصة الى ما يفيد مصر والإنتاج القومى .
(ب) أن يكون قد سبق نشره ولم يمض على نشره لأول مرة أكثر من خمس سنوات من تاريخ الاعلان .
(ج) أن يكون باللغة العربية الفصحى .
١٢ - لا يجوز التقدم من جديد بإنتاج سبق تقديمه من صاحبه .

١٣ — يقدم الإنتاج لنيل جوائز فؤاد الأول قبل اليوم الأول من شهر يناير من كل عام .

ولنيل جوائز فاروق الأول قبل اليوم الأول من شهر أكتوبر من كل عام .

١٤ — تمنح الجائزة كاملة لأحسن إنتاج يقدم في موضوع المسابقة ، ومع ذلك فيجوز — إذا رأت اللجنة أن إنتاجين متقاربان ولا يمتاز أحدهما عن الآخر امتيازاً ظاهراً — أن تقسم الجائزة بينهما بالتساوي ، ولا يجوز بحال من الأحوال أن تقسم الجائزة إلى أكثر من ذلك .

١٥ — يجوز للجنة أن توصي بأن يوفد الى الخارج على نفقة الدولة من يدل إنتاجه على امتياز ظاهر . سواء ممن نالوا الجائزة أو لم ينالوها . وذلك تمكينا له من الاتصال بالمعاهد العلمية أو الهيئات العالمية لاستكمال البحث أو الاستزادة منه .

١٦ — إذا لم تمنح الجائزة المقتررة للمسابقة في مادة من المواد في عام ما استقبلت الى العام الذي يليه ، وفي هذه الحالة يعلن عن المسابقة في الفرع الذي خصصت له جائزة العام مع الفرع الآخر .

١٧ — يجوز أن يتقدم شخص واحد بأكثر من إنتاج في سنة واحدة .

مذكرة تفسيرية

للتعديلات المقترح إدخالها على شروط منح جوائز فؤاد الأول وفاروق الأول صدر المرسوم الملكي بإنشاء جوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول" في ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، ومنحت بمقتضى الشروط الملحقه بالمرسوم ، جوائز فؤاد الأول عن سنة ١٩٤٧ ، وقد بدا للجنة الدائمة ولجان الفحص ، في أثناء تطبيق هذه الشروط ، ما تجدر معه إعادة النظر فيها . وفي ضوء هذه التجربة ترى الوزارة أن تتقدم بالتعديلات المرافقة .

المواد التي تمنح فيها الجوائز :

في الوضع الحالي للجوائز خصصت جائزة للأدب وأخرى للقانون وثالثة للعلوم الطبيعية والرياضية والفلكية . وهذه هي جوائز فؤاد الأول . أما جوائز فاروق الأول الثلاث فقد خصصت كلها للعلوم : علوم الحياة ، العلوم الكيميائية ، العلوم الجيولوجية .

ولم يرد في المرسوم ذكر "علم الاجتماع ، وعلم النفس والتربية" ضمن المواد التي تمنح الجوائز عن الانتاج فيها . مع خطر قدر هذه العلوم وتقدم البحث فيها في العصر الحاضر عامة ، وحاجة مصر الى التزوّد منها بصفة خاصة في عصر التطور الاجتماعي والنهضة التعليمية الذي تجتازه البلاد الآن . فيحسن تخصيص إحدى الجوائز الثلاث الأخيرة جوائز "فاروق الأول" للعلوم الاجتماعية على أن يضم إليها التاريخ والجغرافيا والآثار والفلسفة ، فهذه المواد كلها تجرى طرائقها على أساليب البحث العلمى المنظم فتكون بذلك أقرب الى "العلوم" .

إضافة فروع وعلوم جديدة :

وللدراسات الاقتصادية والمالية أهميتها الكبرى في العصر الحاضر فهي جديدة بأن يفسح لها مجال في الجوائز . وترى الوزارة أن يكون مكانها في جائزة "فاروق الأول" للعلوم الاجتماعية .

كما ترى الوزارة أن يضاف "الفقه الإسلامي" الى جائزة "فؤاد الأول"
للقانون .

تشكيل اللجنة الدائمة :

تقترح الوزارة أن يعاد تشكيل اللجنة الدائمة المنصوص عليها في المادة الخامسة
من ملحق المرسوم . فيضم الى عضويتها ويكل الوزارة المختص بشئون الثقافة العامة
حتى يكون على اتصال وثيق مباشر بعمل اللجنة وقراراتها واجراءاتها ، ويمكن من
الاضطلاع بالناحية التنفيذية منها . كما أنه ادعى الى ضمان حسن سير العمل ،
وأقرب الى تمثيل الفروع المختلفة التي تمنح الجوائز عن الإنتاج فيها أن يزداد عدد
الأعضاء المعينين في اللجنة الدائمة للجوائز الى عشرة بدلا من ستة .

اعلان عن جوائز فؤاد الأول سنة ١٩٤٨

وضع هذا الاعلان طبقا للشروط المعدلة الملحقه بمرسوم ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٧

تعلن وزارة المعارف العمومية أن الموضوعات التي سيمنح المصريون عن الإنتاج فيها جائزة فؤاد الأول للأدب المؤجلة عن سنة ١٩٤٧ وجوائز فؤاد الأول للأدب والقانون والعلوم لسنة ١٩٤٨ هي :

جائزتا الآداب :

وتمنحان عن الإنتاج في الآداب البحتة ، مثل الأدب القصصي ، والأدب التصويري ، والأدب الاجتماعي ، والشعر ، والبحوث الأدبية (النقد - البحوث اللغوية - الدراسات الإسلامية الأدبية) .

جائزة القانون ، وتمنح عن الإنتاج في :

(أ) القانون الخاص ويشمل الفقه الإسلامي ، والقانون المدني ، والقانون التجاري ، وأوضاع التقاضي وغيرها من فروع القانون الخاص .
(ب) العلوم الاقتصادية والمالية .

جائزة العلوم : وتمنح عن الإنتاج في العلوم الطبيعية والرياضية والفلكية . ويدخل فيها بنوع خاص علم الطبيعة التجريبي وعلم الطبيعة النظرى والعلوم الاحصائية وعلم طبيعة الاجرام السماوية (الاستروفيزينا) والهيدروليكا والميكانيكا والكهرباء .

ويشترط في الإنتاج الذي يقدم لنيل الجوائز الأربع :

(١) أن يكون ذا قيمة علمية أو فنية ممتازة تظهر فيه دقة البحث والابتكار ويهدف خاصة إلى ما يفيد مصر والإنتاج القومي وتقدم العلوم .

(٢) أن يكون قد سبق نشره ولم يمض على نشره لأول مرة أكثر من خمس سنوات من تاريخ الاعلان .

(٣) أن يكون باللغة العربية الفصحى .

ويرسل الإنتاج من أربع نسخ إلى المراقبة العامة للثقافة بوزارة المعارف في موعد غايته ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٧

وقيمة كل جائزة من الجوائز الأربع ١٠٠٠ جنيه ، وسيكون موعد منح هذه الجوائز يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٨ تخليداً لذكرى المغفور له الملك فؤاد الأول .
وزير المعارف
السنهورى

مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء

بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦ صدر المرسوم الملكي بتأليف اللجنة الدائمة لجوائز فؤاد الأول وجوائز فاروق الأول من ستة أعضاء . وذلك تطبيقا للرسوم الملكي الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ بإنشاء الجوائز وبشروط منحها .

وفي ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٧ صدر المرسوم الملكي بتعديل شروط منح جوائز فؤاد الأول وجوائز فاروق الأول . وقد نص في البند الثامن من الشروط الملحقمة بهذا المرسوم على أن تؤلف اللجنة الدائمة للجوائز من وزير المعارف رئيسا ووكيل وزارة المعارف عضوا وعشرة أعضاء آخرين (بدلا من ستة في مرسوم ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦) . يكون تعيينهم بمرسوم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

وإني أتشرف بأن أرفع هذه المذكرة الى مجلس الوزراء ومعها مشروع مرسوم بتكلمة اللجنة الدائمة لجوائز فؤاد الأول وجوائز فاروق الأول ، رجاء التكرم باستصدار المرسوم .

مع التفضل بقبول عظيم الاحترام ما

وزير المعارف

السنهورى

مرسوم

بتعيين أعضاء جدد في اللجنة الدائمة للجوائز

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ١٨ شوال سنة ١٣٦٦ (٣ سبتمبر سنة ١٩٤٧) بتعديل شروط منح جوائز فؤاد الأول وجوائز فاروق الأول .
وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

مادة ١ - يعين :

محمود توفيق حفناوى باشا والدكتور على توفيق شوشة باشا والدكتور عبد الرحمن الساوى بك والدكتور عبد الحكيم الرفاعى بك أعضاء في اللجنة الدائمة لجوائز فؤاد الأول وجوائز فاروق الأول .

مادة ٢ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا المرسوم الذى يعمل به من تاريخ صدوره .

صدر فى قصر عابدين فى ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣٦٦ (٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

وزير المعارف العمومية

السنهورى

نمرة ٥٧ - ١ / ١

مرسل الى وزارة المعارف العمومية لتنفيذه ما

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى



كَمَل طبع كتاب "جوائز فؤاد الأول لسنة ١٩٤٧" بمطبعة دار الكتب
المصرية في يوم الثلاثاء ١٠ صفر سنة ١٣٦٧ (٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧) ما

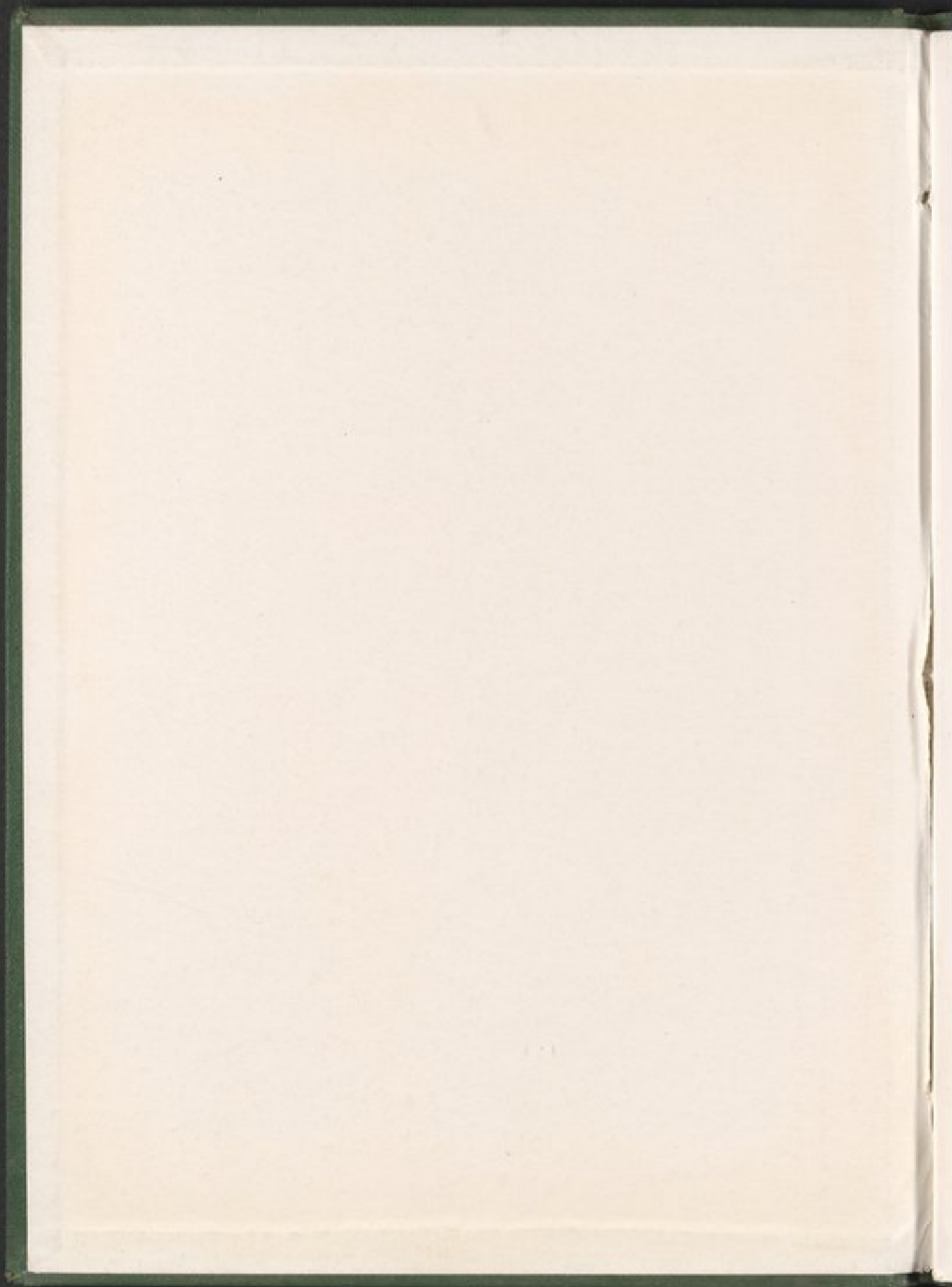
محمد نديم
مدير المطبعة بدار الكتب
المصرية

(مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٧/٧ / ١٠٠٠)

27/2/07



24 JUL 2007



AMERICAN UNIV. IN CARROLL LIBRARY



3 8534 01228 2442

**Special
Collections**

AS
693
-A3
J3
1947